

أضواء على الدرس النحوي بين القديم والحديث

تاريخ قبوله للنشر ٢٩/٣/٢٠٠٤

تاريخ تسلّم البحث ٨/١٠/٢٠٠٣

إبراهيم يوسف السيد*

Abstract

This study aims to shed light on the most important features of the syntactical lesson, ancient and the modern, and focusing on the Scientists' methods in dealing with the syntactical phenomena and odd examples of grammar.

Most of the modernists have noticed points of agreements between the ancients and the modernists in the syntactical lesson induction of language before formalization of syntactic rules, determining its linguistical level and environment and other points which are criticized by the modernists such as the confusion and mixing in the study method and the non-use of the historical progressive method by the ancient.

On this basis, the modernist notice that the ancient Arabic syntax needs a contemporary critical reading that benefits from the modern linguistic theories and methods, and treats its limitaions.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم ملامح الدرس النحوي في القديم وفي الحديث، والتركيز على أسلوب النحاة في معالجة الشواهد والأمثلة الخارجة عن قواعدهم. فقد لاحظ كثير من المحدثين نقاط اتفاق بين القدامى والمحدثين في الدرس النحوي كاستقرار اللغة قبل تعييدها، وتحديد المستوى اللغوي والبيئة اللغوية، ونقاطاً أخرى يأخذها المحدثون على القدامى كاضطرابهم وخطئهم في أسلوب الدراسة وعدم استخدامهم المنهج التطوري التاريخي. وعلى هذا الأساس فهم يرون أن النحو العربي القديم بحاجة إلى قراءة معاصرة تفيد من المناهج والنظريات اللغوية الحديثة وتعالج أوجه القصور فيه.

المقدمة

ليس الهدف من هذه الدراسة تناول الدرس النحوي عند علماء العربية قدامى ومحدثين بإسهاب، لأن المقام لا يتسع لذلك، وإنما أردت الوقوف عند أهم ملامح هذا الدرس بالقدر الذي يحقق الغرض منها في التركيز على نهجهم في معالجة الظواهر والشواهد اللهجية الخارجة عن قواعدهم.

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة آل البيت.

بذل علماء العربية جهوداً مضنية - يشكرون عليها- في جمع اللغة وتقعيدها، وخلفوا لنا تراثاً نحوياً ضخماً، تمثل في العديد من كنوز كتب النحو وعلى رأسها كتاب سيبويه. إلا أن هذه الجهود -على عظمها- لم تكن في نظر كثير من المحدثين مثمرة بالقدر الكافي في بعض الجوانب، نظراً لما شابها من بعض أوجه النقص في نظرهم. لذلك فهم يعتقدون أن الدرس النحوي القديم بحاجة إلى قراءة معاصرة يمكن لها الإفادة من المناهج اللغوية الحديثة، من أجل تقوية نقاط الالتقاء بين القدامى والمحدثين، وإصلاح ما قد يكون في النحو القديم من قصور.

في ضوء ما تقدّم فقد تناولت الدراسة أهم نقاط الالتقاء بين القدامى والمحدثين في الدرس النحوي على الوجه التالي:

١- استقراء اللغة قبل تقعيدها.

٢- تحديد المستوى اللغوي والبيئة اللغوية.

على أن ذلك لا يعني أن الالتقاء كان تاماً، لهذا تناولت الدراسة أيضاً ما أخذه المحدثون على القدامى ومنه:

١- خلطهم واضطرابهم في الدراسة النحوية وقد تمثل ذلك في:

أ- جمعهم اللغة من قبائل متعددة ووضع قواعد لها وخلطهم بين الفصحى والسمات اللهجية، الأمر الذي أدّى إلى التشعب في الأحكام النحوية وعدم اطرادها في كثير من الأحيان.

ب- البعد الفلسفي المنطقي الذي بدا واضحاً في استخدامهم التأويل والتعليل في تفسير الشواهد الخارجة عن قواعدهم.

ج- خلافات النحويين التي أدّت إلى تفاقم مشكلات النحو العربي.

٢- عدم استخدامهم المنهج التطوري التاريخي في تفسير الظواهر اللغوية، واقتصارهم في الدرس النحوي على فترة زمنية محددة دون محاولة الاستفادة من ماضي اللغة في معالجتهم للشواهد النحوية الخارجة عن قواعدهم وغيرها من الظواهر اللغوية.

قامت الدراسات اللغوية عند العرب منذ بدايتها لأسباب دينية، تهدف إلى خدمة القرآن الكريم وصيانتة من اللحن والتحريف، ومن أجل ذلك انصبّت جهود العلماء على اللغة العربية التي أحبّوها واعتزّوا بها أيّما اعتزاز، وعملوا على حفظها من الضعف والفساد ما وسعهم الجهد. وقد حظيت العربية منذ مراحلها الأولى بعلماء بررة أخلصوا لها وأفنوا حياتهم في سبيل خدمتها، فجابوا الصحراء، وتنقلوا بين القبائل من أجل مشافهة الأعراب والاستماع إليهم، وتكبّدوا عناءً شديداً في سبيل جمعها ولّمّ شتاتها. ولن ينسى التاريخ هذه الجهود المضيئة التي بذلها علماء العربية ورواتها في ارتياد هذه القبائل المتعددة، والمنتشرة في أنحاء مختلفة من شبه الجزيرة العربية، يستمدّون منها الشواهد الشعرية والنثرية. وقد واصل العلماء عملهم في البصرة والكوفة، فاكبّوا على دراسة ما تجمّع لديهم، لاستخلاص قوانين وقواعد عامّة للغة، تساعد على فهم القرآن وحمايته من الخطأ. وتواصلت هذه الجهود والدراسات الجادة في هذا المضمار فيما بعد، حتى خلف لنا علماء النحو العربي تراثاً نحوياً هائلاً تمثل في العديد من تلك المؤلفات الضخمة وفي مقدّمتها كتاب سيبويه. وهو مجهود جبار يستحقّون الثناء من أجله، لما فيه من تفكير لغوي ناضج لم تزل بعض جوانبه ومناحيه تضارع ما يقابله من وجوه النظر في الدرس اللغوي الحديث.^(١)

وبرغم تلك الجهود العظيمة التي بذلها القدامى في هذا التراث النحوي الذي خلفوه، يرى بعض المحدثين أن نتائجها في بعض الجوانب لم تكن مثمرة بالقدر الكافي، وأنه كان يمكن أن تكون على وجه أفضل لو أن الدراسة اتخذت منحى آخر باستخدام المنهج التطوّري التاريخي على نحو ما سيتضح لاحقاً.

ولعلّ من الإنصاف حتى تكون الصّورة مكتملة أن نشير إلى أن هناك نقاط التقاء في تفكير علماء النحو العرب قدامى ومحدثين، ونقاطاً أخرى يعتبرها المحدثون قصوراً في نهج القدامى، نظراً لأن النظريات اللغوية الحديثة قد تجاوزته لانشغاله ببعض أمور تبعده عن الواقع اللغوي.

أما أهم نقاط الالتقاء فهي:

١- استقرار اللغة قبل تقعيدها:

من المبادئ التي ينادي بها أصحاب المدرسة الوصفية في العصر الحديث

ضرورة أن تقوم دراسة اللغة على الملاحظة^(٢) (الاستقراء)، وأن يكون وصف الواقع اللغوي من خلال السَّماع عن أصحاب اللغة أنفسهم^(٣)، من أجل أن يكون اتصالاً مباشراً بالاستعمال اللغوي الذي هو أصل من أصول النحو الوصفي^(٤)، وأن يكون الاهتمام في دراسة اللغة بالأشكال المنطوقة مع أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصورة المكتوبة^(٥) وعندما ينتهي الباحث من جمع المادة اللغوية يقوم باستخلاص القوانين والأحكام النحوية التي تحكم اللغة^(٦).

لقد أدرك نحاة العربية القدامى أهمية استقراء اللغة قبل الوصول إلى استنتاج القواعد والقوانين، ولم يكن هذا المبدأ غائباً عنهم، فقد أخذوا به قبل ما يربو على الألف عام، وأكدّه أحد أشهر أعلامهم وهو العالم اللغوي ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في حديثه عن النحو بقوله^(٧): «إنما هو علمٌ منتزَعٌ من استقراء هذه اللّغة».

ومن أجل تحقيق هذا الغرض عملوا منذ البداية على جمع اللغة، واحتملوا صعوبات جمة في التنقل بين القبائل في صحراء شبه الجزيرة العربية من أجل وصف الواقع اللغوي من خلال السَّماع من أصحاب اللغة. والسَّماع مبدأ له خطورته في الدرس اللغوي كما أُلحنا، إذ يعدّه المحدثون الركيزة الأولى في النهج الوصفي، ويفضّلونه على غيره من المناهج من أجل التعرف إلى الحقائق اللغوية، لأنه يقتضي أخذ اللغة من واقعها الحي، ويعتمد على العمل الميداني الذي يقود إلى دراسة اللغة دراسة موضوعية.

إن سَماعَ اللغة من أصحابها أصل من أصول الاحتجاج عند علماء العربية، لأنه يعني لديهم اتصالاً مباشراً بالاستعمال اللغوي. وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه الوصفي يبدو بارزاً في كثير من مؤلفاتهم وبخاصة عند النحاة الأوائل^(٨). وإن الناظر في كتاب سيبويه يجد أن لبعض ما جاء فيه نظيراً في المدارس اللغوية المعاصرة، وأن له سَبْقاً عليهم بعشرة قرون^(٩). ويرى أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) قد استند في كثير من أحكامه على السَّماع عن العرب، وعلى رصد استعمالهم للغة، ويظهر ذلك من عدة أمور منها:

١- إن كثيراً من الإشارات والعبارات تتكرر في الكتاب وتبين مدى تركيزه على السَّماع عن العرب واعتماده عليه فيما يذهب إليه من القوانين والأحكام، وإليك

بعض ما اخترت من جزء واحد منه (هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م) نحو قوله: وسمعنا من العرب (٢٠/٢) ... وسمعناهم يقولون (٥١/٢) ... وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول (٣٤٥/٢) ... وقد سمعناه من بعضهم (٤٠٩/٢) ... وسمعنا رجلاً من أهل البادية (٤٢٠/٢) ... سمع هذا البيت من أقواه العرب (٧٤/٢)، وأحياناً أخرى يستند إلى سماع شيوخه أو غيرهم من الرواة فيقول: زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب (١٠٨/٢) ... وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب (١١٠/٢) ... وزعم الخليل أنه سمع العرب يقولون (٢٦٥/٢، ٢٦٦) ... وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون (١١٢/٢) ... زعم يونس أنه سمع من العرب (١٩٩/٢) ... وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب (١١١/٢) ... وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول (١٤٠/٢) ... فكل هذا سمعناه ممن يرويه عن العرب تصبأً (١٥٣/٢) ... سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب (١٦٤/٢) ... وغير ذلك من العبارات التي تتكرر في أنحاء كثيرة من الكتاب، والتي تنمّ في مجموعها على مدى استقراءه للغة، واهتمامه بالسماع، وركونه إليه، واتخاذها أصلاً للاحتجاج اللغوي.

ومن الجدير ذكره هنا أن اهتمام سيبويه (ت ١٨٠هـ) وشيوخه وغيرهم من علماء العربية ورواتها بالسماع يعني الأخذ بمبدأ المشافهة في استقراء اللغة. وهذا المبدأ على جانب كبير من الأهمية في الدرس اللغوي الحديث لأن معناه التركيز على اللغة المنطوقة التي يؤكد عليها اللغويون المحدثون لأنها المصدر الحقيقي في الدراسة عندهم لما فيها من تمثيل للواقع اللغوي، ولما يشتمل عليه من الخواص اللغوية التي حرمت اللغة المكتوبة من بعضها أو أكثرها^(١٠).

ثم إن السماع يعني الاعتماد على المصدر البشري في استقراء اللغة، والأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها، وهذا الجانب يؤدي إلى معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه أصحاب اللغة، ويفيد في التعرف إلى ما قد يصاحب الظاهرة اللغوية من إشارات تضيف إلى طريقة النطق معاني أخرى لا تفيدها الرواية^(١١). وهذا ما أشار إليه ابن جنّي بقوله^(١٢): «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو ابن العلاء وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه

العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد إليه من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات ولا تضبطه الروايات».

٢- إنَّ سيبويه في استقرائه للغة يتحرّى الاستعمال اللغوي، ويرصد الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم وفي الشعر وفي كلام العرب للتعرف على مدى شيوعها واستعمالها عند العرب أصحاب اللغة. ويتضح ذلك من عبارات تتردد بكثرة في الكتاب نحو قوله: «فهذا الغالب في كلام الناس (٥١/٢) ... وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب (١٠٣/٢) ... ومثل ذلك في الكلام كثير (١٥٦/٢)، (١٥٧) ... لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم (١٧٩/٢) ... فلزم هذا في كلامهم لكثرته (١٧٩/٢) ... وهي كثيرة في كلام العرب (١٨١/٢) ... وكثر في كلامهم (١٩٥/٢) ... لكثرته في كلامهم (٢٠٤/٢، ٢٠٨، ٢٣٩) ... ونحو هذا في كلامهم كثير (٢١٨/٢) ... وهو كثير في كلام العرب (٣٤٩/٢) ... ونحو قوله: وهذا النحو كثير في القرآن (٣٩/٢) ... وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه (٢٤٥/٢)، (٢٥٢) ... وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام (١٢٤/٢) ... وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر (١٢٥/٢) ... وهذا الضرب في القرآن كثير (٣٢٥/٢) ... ومثل ذلك في الشعر كثير (٣٢٧/٢).

وبعد، أفلا تنمّ هذه العبارات ومثيلاتها التي تتناثر بكثرة في ثنايا الكتاب على ملاحظة فاحصة للاستعمال اللغوي، وتتبع دقيق للظواهر اللغوية وكيفية دورانها على السنة العرب أصحاب اللغة؟ ثم، ألا يلتقي هذا التوجّه مع النظريات والمناهج اللغوية التي يُنادي بها الوصفيون في العصر الحديث؟

لا شك أن هذا النحو من الدراسة في نهج سيبويه يبرز اتصاله المباشر بالاستعمال اللغوي الذي يعدّ أصلاً من أصول النحو الوصفي، ويبيّن أنّ كثيراً من أحكامه كان مردّه إلى كثرة الاستعمال اللغوي تحقيقاً لبدا سنّه أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) عندما سأله عربي خبرني عما وضعت مما سمعته عريّة، أيدخل فيه كلام العرب كلّ؟ قال أبو عمرو: لا. فقال الرجل: كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات^(١٣).

٣- يراعي سيبويه في كثير من الأحيان أن تكون أحكامه مستندة لما ورد عن العرب

ومتفقة مع ما جرى على أسنتهم، ويصرّح بهذا المبدأ في أكثر من مكان في كتابه. انظر إليه وهو يردد عبارات مثل: يدلك على ذلك قول العرب (٢٨/٢) ... والدليل على هذا قول العرب (١٤٣/٢) ... والدليل عليه أن العرب تقول (١٦١/٢) ... فأجره كما أجره (١١٨/٢) ... فجرى ذلك في كلامهم (١٧٥/٢) ... فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب (٢٢٨/٢) ... فأجرهما كما أجرهما (٣٤٨/٢) ... وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب فأجره كما أجره (٣٩٠/٢) ... ولو قالت العرب إضرب أي أفضل لقلته ولم يكن بدّ من متابعتهم (٤٠٢/٢).

يستدل من هذه الأقوال وأمثالها أنها تقوم على وصف تقرير محض لما يجري في اللغة، ومعنى ذلك أن سيبويه كان يحتكم إلى اللغة، وكان يسجل أحكامه في هذه المسائل وأمثالها وفق ما يجري على لسان العرب أصحاب اللغة، وقد لاحظ ذلك الدكتور حسن عون وأشار إليه بقوله^(١٤): «وكتاب سيبويه يشتمل على أمثلة عدّة تبين إلى أي حدّ كان مؤلفه يحتكم إلى اللغة لا إلى القواعد النحوية وينفذ إلى طبيعتها وطبيعة الناطقين بها». كما أن الكثير من أبواب كتابه قد قام على الوصف^(١٥). وهذه النظرة تلتقي بشكل أو بآخر مع ما يهدف إليه علم اللغة المعاصر من انتهاجه نهجاً علمياً باعتماده على الوصف وبعده عن الأحكام الذاتية على الاستعمال اللغوي^(١٦).

وإذا انتقلنا إلى الكوفيين فإننا نجدهم أقرب من البصريين إلى طبيعة اللغة باهتمامهم الزائد بكل ما هو مسموع من العرب، وحرصهم على الواقع اللغوي الذي له شأنه الكبير في الدرس اللغوي الحديث، حتى أنهم احترفوا السماع وتفوّقوا فيه على البصريين، ولأجل ذلك وسّعوا دائرة الأخذ عن العرب، وأكثروا من الرواية عنهم، وجعلوا السماع مصدر قواعدهم الأول، فقدّموه على القياس وكانوا يعتقدون بالمثال الواحد، وقيسون عليه^(١٧)، ثم إن الكوفيين يهون عليهم تغيير أحكامهم لتكون وفق الأمثلة المسموعة، ولا يهون عليهم ترك ما ورد في كلام العرب فكانوا بذلك «أميل من البصريين إلى فهم الطبيعة اللغوية وإدراك أن القضايا النحوية سبيلها السماع والاستقراء لا الإمعان المنطقي في القياس»^(١٨). يدل على ذلك ما روي عن شيخهم الكسائي (ت ١٨٩هـ) عندما سئل يوماً عن شذوذ (أي) الموصولة عن

أخواتها في استعمالها، لَمْ لا يجوز أن يقال: أعجبني أيُّهم قام؟ فاكتفى الكسائي بالقول: (أي) كذا خلقت^(١٩)، دون أن يحاول تحليل هذه الظاهرة أو الإمعان المنطقي في تأويلها وتفسيرها مكثفياً بما سمعه من العريفي استعمالهم لها. وبذلك يكون قد استند إلى الوصف المحض في إثبات الظاهرة، «وهذا هو قمة المنهج الوصفي في العصر الحاضر»^(٢٠).

ومهما يكن من أمر فإن الحديث عن السَّماع يقودنا للتساؤل عن الكيفية التي أنجز بها علماء اللغة ورواتها استقرار اللغة وسماعها عن العرب لنقول: إن ذلك قد تمَّ لهم عن طريقين:

أولهما: الرحلة إلى البادية والاستماع إلى أهلها الفصحاء الذين اعتبرت ألسنتهم فصيحة لعدم اختلاطهم بأبناء الأم الأخرى. فقد أدى اختلاط العرب بالأعاجم وغيرهم من أبناء الأم غير العربية نتيجة الفتح الإسلامي إلى فساد الألسنة في المدن، وإلى سقوط الأخذ عن أهلها، الأمر الذي اضطرَّ العلماء بدافع من غيرتهم على لغة القرآن وصيانتها إلى أن يؤثروا الارتحال إلى الأعراب في بواديهم وأماكن سكنهم يجمعون مادتهم اللغوية منهم ويسجلونها عنهم ثم يعودون إلى البصرة والكوفة لدراستها وتصنيفها واستخلاص النتائج العلمية والقوانين اللغوية منها.

وثانيهما: الأعراب الذين عدَّوهم فصحاء وكانوا يفدون إلى البصرة والكوفة حيث سعى العلماء للالتقاء بهم والاستماع إليهم، وأخذ اللغة عنهم. ولم يكن العلماء مخطئين في أخذ اللغة عن هؤلاء الأعراب الفصحاء لأنهم يمثلون بيئاتهم تمثيلاً صحيحاً، وتعدَّ لغتهم صورة صحيحة للغات البيئات التي ينتمون إليها^(٢١). ومن أجل ذلك كان العلماء يشترطون فيمن يأخذون عنهم من هؤلاء الأعراب الفصحاء ألا تطول إقامتهم في الحاضرة، لأن ذلك -في رأيهم- مدعاة إلى فساد الألسن نتيجة الاختلاط بأهلها من غير العرب، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أنه سأل أبا خيرة الأعرابي: كيف تقرأ: «استأصل الله عرقاتهم»؟ فقرأها أبو خيرة بفتح التاء في «عرقاتهم» فقال له أبو عمرو: هيهات! لأن جلدك يا أبا خيرة^(٢٢). إشارة إلى طول إقامته في البصرة، وتوقف عن رواية اللغة عنه.

٢- تحديد المستوى اللغوي والبيئة اللغوية: وتتمثل الصورة الثانية من

نقاط الالتقاء بين القدامى والمحدثين في تحديد المستوى اللغوي والبيئة اللغوية، إذ يؤكد المحدثون على ضرورة تحديد بيئة الكلام المدروس عند القيام بدراسة اللغة^(٢٣)، وذلك بوضع حدود فاصلة تفصل ميدان العمل عن غيره بحيث لا يحدث خلط بين الكلام المدروس وبين مستويات الكلام في البيئات الأخرى. ولم يكن هذا الأمر غائباً عن علماء العربية القدامى، فجعلوا المستوى اللغوي الفصيح الخالي من العجمة ومن التأثيرات الأجنبية مهمهم في جمع اللغة، لكن تحديد المستوى اللغوي والبيئة اللغوية عندهم جاء مرتبطاً بالقبائل التي يصح الاستشهاد بلغتها التي اعتبرت فصيحة في نظرهم. فقد أدّى اختلاف لهجات القبائل العربية في نظر علماء العربية ورواتها من حيث الفصاحة وعدمها إلى تحديد القبائل العربية الفصيحة التي يحتجون بلغتها، وتلك التي لم تكن في رأيهم على درجة من الفصاحة فيمتنعوا عن الاستشهاد بكلامها. وعلى هذا الأساس فقد رفضوا الأخذ عن القبائل العربية التي تسكن في البيئات الحضرية نظراً لما أصاب لغاتهم من الاختلال والفساد والخلط^(٢٤)، وتلك القبائل التي تسكن في أطراف شبه الجزيرة العربية بسبب اختلاط هؤلاء بغيرهم من الأعاجم، الأمر الذي يؤدي في نظر علماء اللغة إلى فساد ألسنتهم، ومن ثم عدم جواز الاحتجاج بلغتهم عند استنباط القوانين والأحكام اللغوية. وقد عبّر أبو نصر الفارابي عن هذا النهج بقوله: «وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقيط، ولا من قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقيط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عُمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»^(٢٥).

ومن هذا المنطلق أثر علماء العربية ورواتها أخذ اللغة عن قبائل البدو البعيدة

عن أطراف شبه الجزيرة العربية، والتي لم يختلط أهلها بالأعاجم فلم تفسد السنتها. وهي تلك القبائل التي تسكن في مكة وما حولها وتلك التي تسكن في وسط الجزيرة العربية حيث نسبوا إليها الفصاحة وإجادة القول لاعتقادهم بأن اللحن لم يتسرب إلى لهجاتها، وهذا ما أوضحه أبو نصر الفارابي بقوله: «كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»^(٢٦).

يتضح مما تقدم أن العربية قد أخذت من قبائل متباينة يسكن بعضها في مكة والمدينة وما حولهما في غربي الجزيرة العربية وهي ما أطلق عليها لغة أهل الحجاز أو اللغة الحجازية، ويسكن بعضها الآخر في أواسط الجزيرة العربية وتشمل قبائل تميم وقيس وأسد وطى وهذيل، وهي التي يعبر عنها بلغة أهل البادية أو بلغة نجد.

وهكذا نلاحظ أن نهج علماء العربية القدامى قد قام على اعتبار أن الفصحى هي لهجات هذه القبائل على تعددها. وبذلك فقد أسسوا فصاحة القبيلة على دعائمتين:

الأولى: قرب مساكنها من مكة وما حولها، وبعدها عن أطراف الجزيرة العربية ومخالطة الأمم الأخرى.

والثانية: مقدار توغلها في البداوة، وكلما كانت القبيلة أكثر توغلاً في البادية كانت أكثر فصاحة، وأفضل متكلمي اللغة العربية أكثرهم إيغالاً في البداوة^(٢٧). ولذلك رأيناهم يعتزون بلغات القبائل الحجازية وقبائل نجد ووسط الجزيرة والقبائل البدوية المتوغلة في البداوة بوجه عام.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن علماء العربية لم يتوقفوا في جمعهم للغة عند هذه القبائل على اختلافها واتساع المنطقة الجغرافية التي تضمها، بل شاب مبدأهم العلمي في تحديد البيئة اللغوية أحياناً شيء من التسامح وشيء من القصور فرأيناهم يسجلون بعض الظواهر اللغوية التي لفتت أنظارهم عند بعض القبائل

الأخرى، فينسبونها إلى قبائلها حيناً أو يسجلوها دون نسبة إلى أي قبيلة في أحيان كثيرة، ولم يلتفتوا إلى أن هذه الظواهر تنتمي إلى لهجات قبلية. وهذا كله يعدّ تعدداً في البيئة اللغوية وخطأً واضطراباً في نهج الدراسة.

وعلى أي حال، فإن هذا التحديد لبيئة اللغة المدروسة قد صاحبه تحديد آخر يتصل بالبيئة الزمانية لتلك اللغة، فقد حدّد علماء العربية عصور الاستشهاد حتى منتصف القرن الثاني الهجري في البيئات الحضرية لعزوفهم الأخذ عن لغة العصر العباسي التي تعرّضت لتأثيرات كثيرة من حضارات أجنبية مختلفة، وحتى منتصف القرن الرابع الهجري في البيئات البدوية. وهذا التحديد -سواء للبيئة المكانية أو البيئة الزمنية- نظرة وصفية يتحقق بها توثيق المادة اللغوية وتتفق مع وجهة النظر اللغوية الحديثة^(٢٨).

جمع العلماء والرواة اللغة عن القبائل الحجازية وعن القبائل البدوية في وسط الجزيرة العربية، وأخذوا قليلاً غيره عن قبائل عربية أخرى، ثم خلطوا ما جمعوه، ثم جاء النحاة فاستنبطوا قواعدهم مما جمع عن هذه القبائل المتباينة، وهكذا تسرّبت إلى العربية الفصحى بعض السمات اللهجية.

ويرى المحدثون أن جمع الشواهد اللغوية من هذه اللهجات المختلفة التي تسكن في منطقة جغرافية واسعة مترامية الأطراف قد أدّى إلى اضطراب في المنهج، وأوجد بعض الخلافات التي ظهر أثرها في التقعيد النحوي، وسبّب مشكلات كثيرة للدارسين في محاولة التوفيق بين المذاهب والشواهد المتباينة، «لأن شرط اللغة الاطراد والتوحد في الخصائص، فمحاولة بناء قواعد اللغة من كلّ ما روي عن القبائل يؤدي حتماً إلى التناقض ويبعد باللغة عن الانسجام والاتحاد في الخصائص. فلو أن الرواة وقفوا في استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدة وممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكريم لجنبوا أنفسهم كثيراً من المهاترات والجدل حول ما يجوز وما لا يجوز، ولكنهم حاولوا إقحام تلك الصفات الخاصة للهجات العربية، فبدت لهذا لنا القواعد اللغوية مضطربة متعددة الوجوه»^(٢٩).

ومن جهة أخرى يعتقد المحدثون أن الفترة الزمنية التي اعتمد عليها القدامى في جمع الشواهد النحوية طويلة، فقد جمعت هذه الفترة عصر الجاهلية وصدر

الإسلام والعصر الأموي وجزءاً من العصر العباسي. وتكون اللغة في هذه المدة الطويلة عُرْضة للتطور على مختلف مستوياتها؛ لأن اللغة تتأثر بالحياة الاجتماعية للأفراد وتخضع لعوامل التطور، فلا تبقى اللغة في كل ظواهرها على حال واحدة بعد مرور قرن أو قرنين، وهذا يفسّر لنا اختلاف نسبة التطور في اللهجات العربية نتيجة اختلاف بيئاتها اللغوية. والمفروض أن يكتفى بعصر واحد أثناء الدراسة الوصفية، إذ لكل عصر سماته المميزة على مختلف المستويات اللغوية.

وبعد، فخلاصة القول في كل ما تقدّم أن علماء العربية القدامى كانت لهم بؤادر طيبة في جمع اللغة وتقعيدها ونقاط التقاء مع المحدثين في الدرس النحوي تتمثل في استقرار اللغة، وفي تحديد المستوى اللغوي والبيئة المكانية والزمانية للغة، لكن ذلك لا يعني أن الاتفاق بينهم تام، لأن كثيراً من المحدثين يرى أن القدامى وفقوا في أشياء، وجانبهم الصواب في أشياء أخرى. ويمكن تقديم تلك الأشياء التي أخذها المحدثون على القدامى في صورتين:

الأولى: الخلط والاضطراب في نهج الدراسة.

الثانية: عدم استخدام المنهج التطوري التاريخي في الدراسة.

أما الخلط والاضطراب في نهج الدراسة فيمكن إرجاعه لعدة أمور أهمها:

أولاً: جمعهم اللغة من قبائل متباينة ومحاولتهم إيجاد قواعد لها وخلطهم بين الفصحى والسمات اللهجية.

فقد أخذ العلماء والرواة اللغة -كما سبق أن أُلحنا- عن القبائل الحجازية والقبائل البدوية النجدية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث استوقفتهم في رحلاتهم وتنقلاتهم ظواهر لهجية لقبائل أخرى فسجّلوها، ومن هنا تعددت القبائل التي رويت اللغة عنها، الأمر الذي أدّى إلى اضطراب في نهج الدراسة، بعد أن تباينت مصادرها واختلفت بيئاتها فجاءت قواعد وأحكامها مضطربة غير واضحة في كثير من الأحيان. فكتاب سيبويه مع أنه كان يكتفي أحياناً بذكر اللهجة دون تعيين أصحابها قائلاً: «وروى الخليل رحمه الله أن ناساً يقولون» (١/١٣٤) أو «ومثله قول بعض العرب» (١/٣٢١) أو «وحدّثنا بعض العرب» (١/٣٤٣) أو «وقال

بعضهم» (٧١/١)، إلا أن فيه ذكراً للقبائل التالية: أهل الحجاز (٣٤٣/١)، (٢٧٦/٢) تميم (٥٧/١، ٧١، ١٢٢، ١٤٦)، (٢٧٦/٢) خثعم (١/١٥٧، ٢٢٦) أسد (١/٣٤٣)، (١٤٩/٢) أزد السراة (٧١/٢، ٢٦٦) سعد (١٧٩/٢)، سليم (١٢٤/١) أهل المدينة (٣٩٦/٢)، عبس (٣٩٤/٢). أما السيوطي فقد أكثر في كتابه همع الهوامع (تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م) من ذكر القبائل التي نسب إليها ظواهر نحوية لهجية، ومن تلك القبائل: تميم (١/١٥٦/١٨٣/٢٣١)، وكنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة (١٣٤/١)، والحجاز وعلياء قيس وبنو عامر (١/١٥٦)، وفقس (٢/١٥٢) وطيء وأزد شنوءة (١/٥١٤)، وقيس (٢/١٦١) وأهل العالية (١/٣٩٤) وبنو سليم (١/٥٠٣).

فأني نَحْوِيَتَسَعُ للغات هذه القبائل المتعددة؟ وإذا ما اتسع، كيف يتسنى له أن يكون موحدًا، وأن تكون قواعده مطردة؟

إنَّ هذا العدد من القبائل يظهر بوضوح مدى تعدد اللهجات، ومدى الأثر الذي تركته في تباين التراكيب النحوية، ومدى خروجها على القواعد العامة التي وضعها النحاة.

لقد أقامت تلك القبائل في بقعة مترامية الأطراف من شبه الجزيرة العربية، يفصل بينها في حالات كثيرة مساحات شاسعة من الصحراء، الأمر الذي أدَّى إلى عزلتها، وإلى أن تكون لها طرقاً متباينة للأداء اللغوي. وقد احتفظت كل قبيلة بخصائصها اللهجية. ثم جاء النحاة والرواة فجمعوا ما تهيأ لهم من الشواهد من هذه القبائل التي تعددت فيها مستويات الاستعمال اللغوي، وخلطوا ما جمعوها، واستنبطوا منه قواعدهم، دون مراعاة لما قد يكون بين تلك القبائل من فروق لهجية، لاعتقادهم بالسليقة اللغوية لدى الجنس العربي. وعلى أي حال، فقد أدَّى ذلك إلى تعارض الأحكام واختلافها في المسألة النحوية الواحدة. يقول أحد الباحثين المحدثين في هذا السياق^(٢٠): «إنَّ جمع المادة اللغوية من عدة قبائل وخلطها على الوجه الذي اختاره اللغويون الأوائل مفيد أتم الفائدة في حصر صيغها وتجميع مفرداتها وتراكيبها ولمَّ شتات أبنيته، ولكنه مسيء إلى ضبط حروفها ضبطاً إعرابياً

واستخلاص القواعد النحوية منها، لما يحدثه من أحكام متعارضة متضاربة في كل مسألة، وكان جديراً بالنحاة الأوائل أن ينتبهوا لهذا عند وضعهم النحو واستنباطهم قواعده».

لأجل ذلك رأيناهم يضعون القاعدة العامة لمسألة نحوية ما، ثم يفاجأون بأن لها استعمالاً لهجياً مغايراً فماذا يفعلون؟

يحاولون ما وسعهم الجهد أن يخضعوا هذه الشواهد بشتى السبل لقواعدهم التي وضعوها، فإذا لم يتيسّر لهم ذلك فإنهم يرمونها بالشذوذ أو الندرة أو الضرورة أو نحو ذلك. وكان هذا دأبهم في دراستهم النحوية في كثير من الأحيان، دون أن يراعوا أن هذه الشواهد يمكن أن تكون رواسب قديمة.

ولتوضيح ما سبق اخترت بعض الأمثلة لشرح أسلوب معالجتهم للقضايا النحوية اللهجية التي من شأنها أن تبين مدى الاضطراب الذي وقعوا فيه، وأن تعين على فهم ما أشرت إليه، وأورد تلك الأمثلة على النحو التالي:

١- إن وأخواتها:

القاعدة العامة في إن وأخواتها أنها تدخل على الجملة الاسمية فتتصبب المبتدأ وترفع الخبر نحو قوله تعالى: (إن الإنسان لَكفورٌ مبین) [الزخرف: من الآية ١٥]، وقوله: (لعل الساعة قريب) [الشورى: من الآية ١٧].

هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة في عمل إن وأخواتها، وقد أضاف النحاة بسبب خلطهم بين الفصحى والسمات اللهجية صورتين أخريين لدخول إن وأخواتها على الجملة الاسمية:

أ- تذهب الصورة الأولى إلى عدم إعمال إن وأخواتها في الجملة الاسمية، روى سيبويه^(٣١) أن ناساً من العرب يقولون: «إن بك زيد مأخوذ». وروى ثعلب عن الكسائي والفراء أنهما حكيا قول العرب^(٣٢): «إن فيك زيد راغب». وقد لجأ النحاة إلى التأويل والتقدير لإخضاع هذه اللهجة للقاعدة العامة على نحو ما سيتضح لاحقاً.

ب- تذهب الصّورة الثانية إلى نصب كل من المبتدأ والخبر بأنّ وأخواتها فقد روى جماعة من العلماء أن قوماً من العرب ينصبون الجزأين معاً^(٣٣)، وأوردوا على هذه اللغة شواهد من القراءات والنثر والشعر، منها:

قراءة سعيد بن جبير للآية الكريمة (إنّ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) [الأعراف: من الآية ١٩٤] بقوله: (عباداً) بالنصب^(٣٤).

وقول الشاعر^(٣٥):

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلِتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنْ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقوله^(٣٦):

لَقَدْ طَرَقَتْ لَيْلِي بَلِيلٌ هَاجِعاً يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وقوله^(٣٧):

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وقول العرب: «لعلّ زيدا أخانا» من النثر. وأورد الميداني في أمثاله: قول العرب: (ليت القسي كلّها أرجلاً)^(٣٨). وذكر أبو حيان^(٣٩) أنّ هذه لغة رؤبة وقومه وحكي عن تميم أنهم ينصبون بلعلّ.

وهكذا يتضح أن خلط النحاة بين الفصحى والسّمات اللهجية قد أدّى إلى وجود ثلاث صور لدخول إنّ وأخواتها على الجملة الاسميّة: تذهب الأولى إلى عدم إعمال إنّ وأخواتها في الجملة الاسميّة، والثانية إلى نصب الجزأين معاً، بينما تذهب الثالثة إلى نصب المبتدأ ورفع الخبر، مع أن الأصل اطراد القواعد والقوانين في اللغة، لا أن يكون الخبر مرفوعاً بعد إنّ وأخواتها تارةً ومنصوباً تارةً أخرى. لهذا لجأ النحاة إلى التأويل والتقدير لأجل إخضاع هذه الأمثلة والشواهد للقاعدة العامّة كما فعلوا في اللغة السابقة.

٢- نفي الجملة الاسميّة ب (ما):

تدخل (ما) النافية على الجملة الاسميّة فترفع المبتدأ وتنصب الخبر مثل: ما

زيدٌ منطلقاً، ونسب النحويون هذه اللغة إلى الحجازيين واشتراطوا^(٤٠) لها بقاء النفي بها فإذا انتقض بإلّا بطل عملها نحو قوله تعالى: (وما محمدٌ إلا رسولٌ) [ال عمران: من الآية ١٤٤]، وكذلك ألا يفصل بينها وبين اسمها بِ (إن) بسكون النون، وإلا ذهب عملها كقول الشاعر^(٤١):

بَنِي غَدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

ومن شروطهم أيضاً في إعمالها بقاء الترتيب الأصلي للجملة على حاله، فلا يتقدّم خبرها على اسمها، وإلا بطل عملها مثل: ما قائم زيدٌ.

وهذه اللغة الحجازية في (ما) النافية هي التي وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: (ما هذا بشراً) [يوسف: من الآية ٣١]، وقوله: (ما هن أمهاتهم) [المجادلة: من الآية ٢]، وقوله: (فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين) [الحاقة: الآية ٤٧].

وذكر النحويون صورة أخرى في نفي الجملة الاسمية بِ (ما) نسبها سيبويه إلى بني تميم^(٤٢). وتذهب هذه اللغة إلى عدم إعمال (ما) عند دخولها على الجملة الاسمية حيث يبقى كل من المبتدأ والخبر مرفوعاً بعدها، فيقال على هذه اللغة: ما زيدٌ منطلقاً.

وأضاف النحويون صورة ثالثة لبناء الجملة الاسمية المنفية بِ (ما) تكمن في زيادة الباء في خبرها، وذلك مثل قولك: ما زيد بمنطلق. وقد انتشرت الصورة الأخيرة في البيئة الحجازية بشكل واسع، وهذا ما أشار إليه الفراء بقوله^(٤٣): «فلا يكاد أهل الحجاز ينطلقون إلا بالباء». وأكّده أبو حيان بقوله^(٤٤): «إِنَّ الكثير في لغة الحجاز إنما هو جرّ الخبر بالباء فتقول: ما زيد بقائم، وعليه أكثر ما جاء في القرآن، وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة حتى إِنَّ النحويين لم يجدوا شاهداً على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مَسْوَدَةٍ يَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا
أَبْنَاؤُهَا مَتَكْفُونَ أَبَاهُمْ حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا

ويفسر الكلام المتقدم شيوع هذه الظاهرة (جر الخبر بالباء) في القرآن الكريم، فقد وردت فيه سبعاً وثلاثين مرة منها قوله تعالى: (وما ربك بظلام للعبيد) [فصلت:

من الآية ٤٦]، وقوله: (وما أنا بظلام للعبيد) [ق: من الآية ٢٩]، وقوله: (وما أنت عليهم بوكيل) [الأنعام: من الآية ١٠٧]، وقوله: (وما الله بغافل عما تعملون) [البقرة: من الآية ٧٤].

والخلاصة فيما تقدّم أن الجملة الاسميّة المنفيّة بِ (ما) أصبح لها بسبب التباين في القبائل والبيئات ثلاث صور في العربية. فكيف يتأتى هذا التعدد للظاهرة الواحدة في آنٍ واحدٍ مع أن شرط اللغة التوحّد والاطراد في الأنظمة والقوانين؟ وهل الصّواب أن يقول العربي: ما زيد منطلق، أم ما زيد منطلقاً، أم ما زيد بمنطلق؟ لم يتفق النحاة على إجابة موحّدة لهذا السؤال.

ويعتقد المحدثون أن هذا التشعب في الأحكام قد حدث بسبب الاضطراب في نهج الدراسة والخلط بين الفصحى والسّمات اللهجيّة، ويرون أن النظر في مثل هذه المسائل (وفي غيرها بالطبع) بأسلوب جديد يستخدم المنهج التطوّري التاريخي يمكن أن يؤدي إلى فهم أفضل للظواهر اللغوية على النحو الذي سيأتي لاحقاً.

٣- إعراب المثني:

القاعدة العامة في إعراب المثني أنه يرفع بالالف نحو قوله تعالى: (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون) [النساء: من الآية ٧]. وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بالياء نحو قوله تعالى: (ومن كلّ شيء خلقنا زوجين اثنين لعلكم تذكرون) [الذاريات: الآية ٤٩]، وقوله: (ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً) [الأحقاف: من الآية ١٥].

وذكر النحاة وجهين آخرين في إعراب المثني نتيجة خلطهم بين الفصحى والسّمات اللهجيّة:

الأول: إلزام المثني الالف وإعرابه بحركات ظاهرة على النون أي: بالضمّة رفعاً فيقال: جاء الزيدان، وبالفتحه نصباً نحو: رأيت الزيدان، وبالكسرة جرّاً نحو: مررت بالزيدان. وحكى الشيباني أن هذا الوجه في إعراب المثني لغة لبعض العرب دون أن يعيّنهم كقول بعضهم هذان خليلان^(٤٥)، وهي لغة قليلة جداً^(٤٦)، ومن الشواهد على هذه اللغة قول الشاعر^(٤٧):

يا أبتا أرقني القَدانُ فالنومُ لا تطعمهُ العَيْنانُ

الثاني: إلزام المثني الألف وإعرابه بحركات مُقدَّرة عليها رفعاً ونصباً وجراً، وقد نسبها السيوطي لقبائل عديدة قال^(٤٨): «ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعُدرة». ونسبها أبو زيد الأنصاري إلى بني الحارث بن كعب قال^(٤٩): «ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً يقولون: أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان والسَّلام علاكم».

ومن الشواهد التي ذكرها النحاة على هذه اللغة قول الشاعر^(٥٠):

فأطرق إطراقَ الشَّجاعِ ولو رأى مساعاً لِناباهُ الشَّجاعُ لصمماً

وقوله^(٥١):

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقوله تعالى: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [طه: من الآية ٦٣].

وهكذا يتضح مما تقدّم أن النحاة ويسبب خلطهم بين الفصحى واللهجات العربية قد جعلوا لإعراب المثني وجوهاً ثلاثة. وعلى هذا الأساس يمكن أن يقال: قابلتُ الزَّيْدَيْنِ، وقابلتُ الزَّيْدَانِ، وقابلتُ الزَّيْدَانِ. فكيف يكون ذلك؟ وما هذا التشعب في الأحكام النحوية؟ مع أن الأصل فيها التوحد. وبأي هذه الوجوه في إعراب المثني يأخذ العربي؟ وإذا قال أحدهم: قابلتُ الزَّيْدَانِ أو قابلتُ الزَّيْدَانِ، هل يكون مخطئاً؟ وقد صرح ابن جنِّي^(٥٢) أن «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه».

لهذا وأمثاله يأخذ المحدثون على القدامى خلطهم واضطرابهم في نهج الدراسة عندما جمعوا اللغة من قبائل وبيئات متباينة، ومزجوا بين الفصحى واللهجات العربية في التعقيد اللغوي، فأدّى ذلك إلى التعدد في الوجوه والأحكام النحوية للمسألة الواحدة إلى حدٍّ قيل فيه^(٥٣): «ليس في الكلام خطأ أمام النحو القديم».

ومهما يكن من أمر فقد أراد البصريون لقواعدهم الانتظام، فلجأوا إلى منطق العقل باستعمال التفسير المنطقي الفلسفي مع أن اللغة منطقها الخاص بها. لقد حاولوا إخضاع تلك الشواهد والأمثلة المتقدّمة وأشباهاها إلى قواعدهم التي

احترموها، مع أنها تخضع لقواعد وقوانين لهجاتها، فاستخدموا التأويل والتقدير والتعليل، وهذا يُسلمنا إلى وجه آخر من الخلط والاضطراب في نهج الدراسة في السطور التالية:

ثانياً: البعد الفلسفي المنطقي:

امتزجت الثقافة العربية في مرحلة جمع اللغة وتدوينها بالثقافات الأجنبية التي تمثّلت فيما نقل إلى العربية عن الفارسية والهندية واليونانية إذ ترجمت كتب الطب والفلك والأدب والفلسفة، ولعل الكتب المنقولة من اليونانية كانت أوفر حظاً من غيرها، كما أن لكتب أرسطو نصيب الأسد في الكتب المترجمة إلى العربية، وبذلك أصبح منطقته شهيراً في البلاد الإسلامية في العصر العباسي^(٥٤).

وقد أدّى تلاقي هذه الثقافات على الأرض العربية إلى ازدهار الحياة العقلية، وإلى إقبال الدارسين على هذه الثقافة الوافدة لتعميق علمهم وتقوية حجتهم واستنباطهم.

وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تتأثر الدراسات اللغوية العربية بهذا المناخ العلمي المزدهر «وأن تنتقل عدوى التفكير الأرسطاطاليسي الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية والميتافيزيقية إلى اللغة العربية ودراساتها وبالأخص دراسات أصل اللغة والدراسة النحوية»^(٥٥).

إنّ لتأثر الدرس النحوي بمنطق أرسطو مظاهر عديدة أقف عند اثنين منها هما التأويل والتعليل، نظراً لكثرة استعانة النحويين بهما في معالجة الظواهر النحوية اللهجية الخارجة عن قواعدهم العامة التي وضعوها في محاولة منهم لتصبح متفقة معها، الأمر الذي أحدث خلطاً واضطراباً في نهج الدراسة.

١- التأويل:

إنّ الالتجاء إلى التأويل -في واقع الأمر- دليل على التناقض في الأحكام التي يتمّ التوصل إليها، ومظهر من مظاهر اضطراب المنهج في الدراسة، ومحاولة لتفسير الكلام بما يتمشّى مع قواعد المنطق العام، بالرغم من مخالفته لمنطق اللغة وواقعها^(٥٦).

تشدد البصريون في احترامهم لقواعدهم التي وضعوها، ثم واجهتهم أمثلة وشواهد لهجية لا تتفق معها، فماذا يصنعون؟ لجأوا إلى التأويل في محاولة منهم لإخضاع تلك الظواهر اللهجية للقواعد العامة، وقد يكون من المفيد أن أسوق لهذا بعض الأمثلة الموضحة اخترتها من الشواهد اللهجية التي قدمتها قبل سطور:

أ- تأول سيبويه^(٥٧) قول العرب «إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ» على «إنه بك زيد مأخوذ». وبذلك يصبح المثال خاضعاً للقاعدة العامة في عمل (إن)، ويكون اسمها ضمير الغائب المحذوف والجملة الاسمية بعدها في محل رفع خبرها.

ب- في تخريجهم لقول الشاعر:

إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

منع جمهور النحويين^(٥٨) نصب المبتدأ والخبر معاً بـ «إِنَّ» وتأولوا الشاهد على حذف خبر (إِنَّ) وتقديره (نلقاهم) ونصب (أُسْدَا) على الحال، فتصبح الجملة (نلقاهم أُسْدَا). وعندما اعترض عليهم بأن (أُسْدَا) اسم جامد لا يصلح لأن يكون حالاً قالوا إنه مؤول بالمشتق^(٥٩).

ج- واختلف النحويون في تخريجهم لقول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

في محاولة منهم لإخضاعه للقاعدة العامة في عمل (ليت): فالبصريون يقدرون خبر (ليت) محذوفاً، ويجعلون (رواجع) حالاً من ضميره، وتقدير الشاهد عندهم: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع.

أما الكسائي فقدّر (رواجع) خبراً لـ (كان) المحذوفة^(٦٠) على اعتبار أنها تستعمل هنا كثيراً نحو قوله تعالى: (يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ) [الحاقة: الآية ٢٧]. وعلى هذا التقدير تكون الجملة الفعلية (كانت رواجع) في محل رفع خبر (ليت).

د- وأورد النحويون خمسة أقوال في تخريج الشاهد^(٦١):

كَأَنَّ أذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

الأول: إنّ الشاعر قد لحن في قوله لأنه أخبر عن الاسم «أذنيه» وهو مثنى بالمفرد وهو «قادمة».

الثاني: إنّ «قادمة» حال منصوب وخبر كأن محذوف.

الثالث: إنّ «قادمة» مفعول به منصوب والتقدير «يحكيان قادمة» والجملة الفعلية في محل رفع خبر كأن.

الرابع: إنّ الرواية «قادمة» أو قلما محرفاً» بألفات من غير تنوين على أن الأصل: «قادتان أو قلمان محرفان». فحذفت النون لضرورة الشعر.

الخامس: إنّ الرواية «تخال أذنيه» لا «كأن أذنيه»، و (تخال) من الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر فيكون (أذنيه) مفعولاً به أولٍ لِـ (تخال) و (قادمة) مفعولاً به ثانياً لها.

خمسة أقوال من اللحن والتأويل لا تخلو من التعسف - ساقها النحاة لأجل تطويع الشاهد لقاعدتهم أو رفضه، مع أن الشاهد يمثل لهجة عربية كما نقلوا في كتبهم. وهو من هذا المنطلق تابع لقوانين لهجته التي ينتمي إليها، ولا يتبع القواعد التي وضعوها حتى يتم إخضاعه لها. ثمّ ألا يكون هناك فرق في معنى البيت بين أن تكون كلمة (قادمة) حالاً أو مفعولاً به أو خبراً لكأن. فكيف يتناسون أن تعدد التأويلات في المسألة الواحدة يمكن أن يؤدي إلى فروق في المعاني بينها. إن هذا بلا شك يؤدي إلى اضطراب في نهج الدراسة.

هـ. وتعددت آراء النحويين في تأويلهم للآية الكريمة (إنّ هذان لَساحران) [طه: من الآية ٦٣] التي استشهدوا بها على لهجة عربية نسبوها لقبائل كثيرة تذهب إلى إلزام المثنى الألف وإعرابه بحركات مقدرة عليها رفعاً ونصباً وجراً على خلاف اللغة المشهورة. ومن تلك التأويلات (٦٢):

١- اسم (إن) ضمير الشأن محذوف، و (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف و (ساحران) خبر لمبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي (لهما ساحران). وتكون هذه الجملة خبراً للمبتدأ (هذان) وتكون جملة (هذان ساحران) خبراً لإن. واعترض على هذا التأويل بأن «حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن

المخففة فإنهم استسهلوه معهما لكونه في كلام بني على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون»^(٦٣).

٢- (هذان) مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه. فيكون في محل نصب اسم (إن) و(ساحران) خبر (إن) مرفوع بالآلف لأنه مثنى.

٣- (إن) بمعنى (نعم)، وما بعدها جملة اسمية مستقلة، فيها الاسم (هذان) مبتدأ مرفوع بالآلف لأنه مثنى، و (ساحران) خبر المبتدأ مرفوع بالآلف لأنه مثنى.

٤- (إن) بمعنى (أجل) قال قطرب: «يجوز أن يكون معنى إن أجل تصديقاً من بعضهم لبعض ثم قالوا: هذان لساحران. ويجوز أن تكون اللام داخلية في الخبر على التوكيد»^(٦٤).

٥- (إن) مخففة بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) والتقدير (ما هذان إلا ساحران).

٦- إنه أراد ياء النصب ثم حذفها لسكونها وسكون الألف قبلها^(٦٥).

ومهما يكن من أمر، فتلك أمثلة من تأويلات النحويين التي تمتلئ بها كتبهم لعلها توضح إلى أي حد بلغ بهم التعسف في تفسير الظواهر النحوية، وكيف أنها أبعدتهم عن الواقع اللغوي في دراستها، وسببت اضطراباً في الأحكام، ولم توفر لهم الفهم الصحيح. ولو أن النحاة أعطوا اللهجات حقها من العناية والاهتمام، ودرسوا هذه الظواهر من خلال لهجاتها، ودون إقحامها وإخضاعها لقواعدهم لأراحونا من هذه التأويلات من ناحية، ولكانت أحكامهم النحوية أكثر توحداً واطراداً من ناحية أخرى. لكنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فقد اختلفت آراؤهم في التأويل على النحو الذي شاهدناه، وأخذ كل فريق يعلل لرايه. ويحتج له بدليل عقلي، وهذا ينقلنا إلى مظهر آخر من مظاهر البعد الفلسفي المنطقي ونعني به التعليل.

٢- التعليل:

يمثل التعليل عنصراً أساسياً في الدرس النحوي عند العرب^(٦٦)، شغف به النحاة القدماء، وإن تفاوتوا في كثرة استخدامه، بدأ بسيطاً عند الأوائل ومنهم الخليل وسيبويه، ثم أخذ يتطور إلى أن صار غاية من غايات الدراسة النحوية، حتى أخذ النحاة في القرن الرابع الهجري يؤلفون في العلل النحوية كما في كتاب

الأصول لابن السراج، وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي، لكنه تحول عند بعض المتأخرين إلى رياضة ذهنية تتسم بالافتراض والتخمين، وتتجه إلى إثبات البراعة المنطقية في الجدل. غلب التعليل على الفكر النحوي، فلا تكاد تخلو منه مسألة نحوية، وبسببه نشأت آراء متعددة، وفتحت أبواب للخلاف بين النحاة، ونتجت عنه مشكلات للدارسين، لكثرة ما اشتمل عليه من جدل عقيم، وبُعدٍ عن الواقع اللغوي. ويجدر بنا الآن أن نقدّم بعض الأمثلة التي ذكرها النحاة في مؤلفاتهم وحاولوا جردهم فهمها فهماً منطقياً وتعليل خروجها عن قواعدهم في محاولة منهم لإخضاعها لها.

أ- في تخريج النحاة للآية الكريمة (إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ) [طه: من الآية ٦٣] والتي استشهدوا بها على لغة لبعض العرب تذهب إلى إلزام المثني الألف وإعرابه بحركات مقدّرة عليها أكثرها من التعليل. وللتدليل على ذلك أنقل ما أورده الصّبّان في هذه المسألة رغم طوله فقد قال: «وقيل: اسم (إن) ضمير الشأن و (هذان) مبتدأ و (ساحران) خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي (لهما ساحران) والجملة خبر (هذان) والجملة خبر (إن). واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معها لكونه في كلام بني على التخفيف... وإنما كان مع غيرهما شاذاً لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع لبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعيّن للسامع منه معنى انتظر ما بعده، ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهماً وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه، ويأن حذف المبتدأ ينأفي التأكيد لأن تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه. وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف لدليل كالثابت... وقيل (هذان) مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن (هذان) أقيس لأن الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف (ساحران) وإنما قال لأكثر هذين جرّاً ونصباً لصورة التثنية»^(٦٧).

انظر معي إلى هذه التعليقات التي لا تخلو من تعسف، فقد أثار النحاة اعتراضاً على تخريج الآية -كما هو واضح في النص السابق- ثم علّلوا لهذا الاعتراض بحجج منطقية ثم أجابوا عن هذا الاعتراض بعلل أخرى لرده، فما عسانا

أن نقول في هذا الجدل؟ إن هدفهم من ورائه إخضاع الظاهرة لقاعدتهم العامة التي وضعوها في إعراب المثني مع أنها تمثل لهجة قبلية من الممكن استبعادها أو دراستها بأسلوب مختلف لأنها لا تندرج تحت لواء قواعدهم. ثم إن تفسيرهم لها على هذا الوجه قد أبعدهم عن الواقع اللغوي، وكان حرياً بهم تفسيرها من خلال دراسة النظام اللغوي للهجة التي تنتمي إليها هذه الظاهرة.

ولإلقاء مزيد من الضوء على تعليقات النحويين أسوق المثال التالي أيضاً:

ب- عقد ابن جني في كتابه الخصائص (باب في تعارض العلل). موازنة منطقية بين (ما) الحجازية و(ما) التميمية، ولماذا كانت الأولى عاملة والثانية مهملة؟ وأيها أقوى قياساً؟ قال ابن جني في تلك الموازنة: «فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما أو نافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها، وكأن بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأها كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)، ألا تراها داخلة على الجملة بمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؟ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين»^(٧٨).

ولكن هل صحيح أن الحجازيين والتميميين فكروا في أمر (ما) النافية، فوجدها الحجازيون شبيهة بليس في دخولها على الجملة الاسمية فأعملوها عملها، ووجدها التميميون حرفاً للنفي يشبه (هل) الاستفهامية في دخوله على الجملة فأهملوها؟ ليست اللغة سليقة تجري على السنة أصحابها؟

بطبيعة الحال لم يفكر الحجازيون أو التميميون في أمر (ما) النافية، لأن اللغة سليقة، وعليه فإن هذه التعليقات وأمثالها هي من صنع النحويين، وهي بعيدة عن الواقع اللغوي. وعلى هذا الأساس فإن (ما) النافية عملت في لغة الحجاز وأهملت في لغة تميم لأن الحجازيين والتميميين قد نطقوا بها على هذا الوجه. وهل لها سبب منطقي أو تعليل مقبول غير ذلك؟ إننا بذلك على الأقل نعفي أنفسنا من هذه التعليقات التي لا طائل لها.

وبعد، فليس لنا أن نستطرد في ذكر أمثلة من تعليقات النحاة فقد امتلأت

كتبهم بها، فلا تكاد ترى حكماً نحوياً أو قاعدة من قواعد النحاة إلا لها تعليل يطول أو يقصر حسب مقدرة النحوي وبراعته في المنطق والجدل^(٦٩).

وعلى أي حال، فلعلّ في أمثلة التأويل والتعليل التي أوردناها ما يصلح لأن يكون عينة دالة على نظائرها الكثيرة المتفرقة في أبواب النحو، والتي كان من نتائجهما تباين مذاهب النحويين وتعدد آرائهم في التفسير، الأمر الذي يسلمنا إلى مظهر آخر من مظاهر الاضطراب في نهج الدراسة ونعني به خلاف النحويين الذي لا يكاد يسلم منه باب من أبواب النحو.

ثالثاً: الخلافات بين النحويين:

تشدد البصريون في احترامهم لقواعدهم العامة التي وضعوها وأرادوا لها الانتظام -كما سبق أن ألقينا- ثم داهمتهم أمثلة خارجة عنها، وحاولوا إخضاعها، فلجأوا إلى التأويل والتعليل، فاختلفت آراؤهم في التفسير.

كثرت المذاهب النحوية في المسألة الواحدة، وتشعبت الأحكام في تأويلها وتعليلها، وتعددت الحجج والأدلة العقلية التي يسوقها كل عالم لترجيح ما ذهب إليه «حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأياً آخر يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو، والنظر في قواعده، أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين، أو آراء متعارضة»^(٧٠).

وقد أدى ذلك كله إلى اضطراب الأحكام النحوية وتشعبها وعدم توحيدها، الأمر الذي سبّب مشكلات للدارسين، وزاد من صعوبة فهم القواعد النحوية. والأمثلة التي توضح هذا الاضطراب كثيرة أسوق منها المثال التالي:

اشترط النحويون في عمل (ما) الحجازية عمل (ليس) تأخير خبرها، فإذا تقدّم رُفِع نحو: ما قائمٌ زيدٌ. واختلفوا^(٧١) في تخريج قول الفرزدق:

فأصبَحوا قد أعادَ الله نِعْمَتَهُمْ إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلُهُم بشر

فذهب سيبويه إلى أن (مثلهم) خبر (ما) تقدّم عليها وهو قليل لا يكاد يعرف.

وقال أبو جعفر النحاس. يذهب سيبويه إلى أنه نصب (مثلهم) على أنه خبر وإن كان مقدماً فكانه يجيز ما قائماً زيد. أما الكسائي فلم يُجِزْ النصب^(٧٢).

وأجاز الأخفش نصب الخبر إذا قدمته وأدخلت (إلا) تقول: ما قائماً إلا زيد ومنعه البصريون^(٧٣). وذهب المازني وتبعه المبرد وقال: كأن (مثلهم) صفة لـ (بشر) فلما قَدِمَ عليها صار حالاً^(٧٤).

وقال السيد عبد الله (في شرح اللب). وفيه نظر لأن الحال فضلة يتم الكلام بدونها، وههنا لا يتم الكلام بدون (مثلهم) فلا يكون حالاً^(٧٥).

ورده ابن هشام أيضاً (في شرح شواهد) بأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة. وذهب الكوفيون^(٧٦) إلى نصب (مثل) على الظرف يقولون: أصله ما بشر في مكان مثل مكانهم، ثم أُنبِتْ الصفة عن الموصوف، والمضاف إليه عن المضاف، ورده ابن هشام أيضاً.

وفي تخريج آخر أورده البغدادي ذهب إلى أن (مثلهم) خبر (ما) التميمية لكن بني على الفتح لإضافته إلى مبني. وذكر أن ابن مالك قد رده زاعماً أن ذلك لا يكون في (مثل) لمخالفتها المبهمات بأن تثني وتجمع^(٧٧).

انظر معي إلى هذه الآراء المتباينة والمتضاربة لأئمة النحاة في تخريج البيت، فبأيها يأخذ القارئ؟ وهل الصواب أن يقال: ما قائم زيد، أم ما قائماً زيد؟ فلكل وجه مؤيد ومعارض من الأئمة. ألا تحار العقول في مثل هذه الأحكام المتناقضة؟ وإذا سئل إنسان ما عن موضع (مثل) من الإعراب في بيت الفرزدق. فما عساه أن يجيب؟ هل يقول: إنها خبر مقدم لـ (ما) الحجازية منصوب أم إنها حال منصوب أم إنها ظرف مبني على الفتح أم إنها خبر (ما) التميمية مبني على الفتح؟ لم يتفق أئمة النحو على إجابة موحدة لهذا السؤال. فما هذا الاضطراب والتناقض في الأحكام؟ ثم ألا يختلف معنى البيت باختلاف هذه الأحكام؟!

وبعد، فلا أريد أن استطرد في ذكر أمثلة خلافات النحويين، فهي كثيرة لا يكاد يسلم منها باب من أبواب النحو مكتفياً بما سبق أن قدمته أيضاً من اختلافهم في تأويل وتعليل الشواهد السابقة^(٧٨). ومن أراد الاستزادة فيمكنه الرجوع إلى

كتاب كإلنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين أبي البركات الأنباري أو كتاب همع الهوامع للسيوطي، أو كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيّان الأندلسي أو حاشية الصبّان، فإنه سيجد فيها من خلافات النحويين ما يذهله.

ومهما يكن من أمر، فإن المطلع على آرائهم وتأويلاتهم وتعليقاتهم وخلافاتهم في دراستهم لتلك الأمثلة والشواهد الخارجة عن قواعدهم يلمس بوضوح اضطرابهم في أحكامهم الأمر الذي لا يساعده على أن يخرج بفكرة واضحة أو رأي متفق عليه، ولكن، هل نستمر في دراسة تلك الأمثلة والشواهد بنفس الأسلوب الذي كانت تدرس به قبل مئات السنين؟ ثم ألا نستفيد من المناهج اللغوية الحديثة في دراستنا لتلك الأمثلة والشواهد ولغيرها من الظواهر النحوية بالطبع؟

يرى كثير من المحدثين ضرورة النظر في مسائل النحو القديم بروح جديدة وبأساليب أخرى^(٧٩)، ويعتقدون أن المناهج الحديثة يمكن أن تساعد في حلّ كثير من مشكلات النحو العربي وأن تقدّم فهماً أفضل للعربية^(٨٠). وعليه علينا ألا نصمّ أذاننا عن الاستماع إلى كل جديد يأتي به الدرس اللغوي الحديث^(٨١). ولا يستبعد هؤلاء أن تكون هذه الأمثلة والشواهد الخارجة عن قواعد النحاة رواسب قديمة في اللغة، وهذا ما عبّر عنه الدكتور حسن عون بقوله: «ويغلب على الظن أن ما نجده في بطون الكتب القديمة، وفي ثنايا النصوص من أمثلة نحوية وشواهد أدبية خارجة عن تلك القواعد التي وضعها النحاة ثم التمسوا لها تخریجاً من تخریجاتهم حتى يتخلصوا منها وينسجموا مع قواعدهم فعللوا طوراً بالسّماع وطوراً آخر بالشذوذ نقول: يغلب على الظن أن ما نجده من هذا القبيل إنّ هو إلا بقايا من اللغة العربية في مراحلها الأولى»^(٨٢).

ومن هذا المنطلق يصبح من المفيد -في رأيهم- أن تتم دراستها باستخدام المنهج التطوّري التاريخي، وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية.

المنهج التطوّري التاريخي

ينظر المحدثون إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية تتأثر بما يحدث في المجتمعات الإنسانية، وتخضع لعوامل التطور كغيرها من الظواهر الاجتماعية. وهذا الأمر يحدث للغات عموماً، فلسنا نعرف لغة على وجه الأرض بقيت جامدة بمنأى عن

رياح التغيير والتطوير على مرّ العصور والأزمان. وتكون اللغة عبر تاريخها الطويل عبارة عن سلسلة متلاحقة الحلقات، يسلم بعضها إلى بعض، وتتكون كل حلقة من مجموعة من الظواهر المطردة القواعد، حتى تصلح لأن يتفاهم بها أصحابها، وقد يحدث أن نجد في كل حلقة من حلقات التطور اللغوي بعض الأمثلة الشاذة التي ربما تكون بقايا مرحلة سابقة، أو إرهاباً لمرحلة قادمة، أو مستعارة من لغات أخرى^(٨٣).

وعندما تتطور اللغة فإن «الظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة، بل تسير معها جنباً إلى جنب مدة من الزمن قد تطول وقد تقصر، وهي حين تتغلب عليها لا تقضي على أفرادها قضاءً مبرماً، بل يبقى منها بعض الأمثلة التي تصارع الدهر وتبقى على مرّ الزمن»^(٨٤) وهذا ما يؤكد العالم اللغوي فتدريس بقوله: «هذا إلى أن التغير لا يكون تاماً إطلاقاً فكثيراً ما تبقى الصيغ القديمة إلى جانب الصيغ المستحدثة حتى ليلاحظ في النظام العام للغات التي لها تاريخ طويل والتي عانت تطوراً ضخماً كالفرنسية أو الإنجليزية مزيجاً من النظم التي تضم حالات مختلفة»^(٨٥).

وهكذا يتضح -والحالة هذه- أن دراسة اللغة في مراحل مختلفة من حياتها يساهم في إلقاء الضوء على التغيرات التي تصيب ظواهرها اللغوية ويؤدي إلى تفسير أوضح لتلك الظواهر، ولأجل ذلك يدرس علماء اللغة المحدثون التغيرات التي تعترى اللغة عبر عصورها المختلفة، ويرون أن الأسلوب التاريخي يساهم في بعث الحياة في الدراسة اللغوية ويساعد على فهم أفضل للحالات اللغوية^(٨٦).

غابت تلك الفكرة -على ما يبدو- عن أذهان علمائنا - للأسف إذ إن أسلوبهم في تفسير الظواهر اللغوية الخارجة عن قواعدهم عن طريق التأويل والتعليل يوضح أنهم لم ينظروا إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية يعترىها التغير والتطور خلال مراحل حياتها، وبذلك صوّروها تصويراً يبعدها عن طبيعتها ويفصل بينها وبين ماضيها، فقد درسوا اللغة العربية خلال فترة زمنية حدّوها بعصور الاستشهاد، ولم يحاولوا أن يتجاوزوها، فينظروا في ماضي اللغة قبلها، والاستفادة منه بأن يستقرئوه في تفسير حقائق اللغة، ولم يحاولوا إدراك «أن اللغة العربية ليست إلا

امتداداً لنفسها، عبر تاريخ قديم يرجع في قدمه إلى اللغة الأم أو السَّامية الأصلية^(٨٧) فقد وصلت إلينا اللغة العربية ناضجة في أشعار الجاهليين، وليس من طبيعة الأشياء أن تولد لغة ناضجة على هذا الوجه دون أن تكون قد مرّت بمراحل وأطوار سابقة عبر تاريخها الطويل، لم تكن فيه على هذا الوجه من الرقي والنضج^(٨٨) ولو أنهم افترضوا وجود مراحل مرّت بها اللغة عبر حياتها الطويلة، ثم وجود رواسب من هذه المراحل، عند النظر في مسائل اللغة، لأراحونا من هذا العناء في فهم ما ذهبوا إليه من تأويل وتعليل وخلاف لدى تناولهم لتلك الأمثلة والشواهد الخارجة عن قواعدهم.

إنّ المنهج التطوري التاريخي الذي يرى فيه كثير من المحدثين أسلوباً ناجعاً لتحليل كثير من الظواهر اللغوية وفهمها يقوم على دراسة العربية الفصحى من خلال مقارنتها وصلتها الوثيقة بلهجاتها من جانب، وبشقيقاتها اللغات السَّامية من جانب آخر.^(٨٩)

١. أما عن مقارنة العربية بلهجاتها وإمكانية الاستفادة من تلك المقارنة في تفسير الشواهد الخارجة عن قواعد النجاة، فيجدر بنا بادئ ذي بدء أن نشير إلى أنّ جهود الرواة والنحاة القدامى قد انصبّت على العربية الفصحى، وأهمّلت شأن اللهجات المحليّة، فلم يولوها العناية الكافية، ولم يحاولوا جمع الظواهر في كل لهجة على حدة بهدف بحثها بحثاً شاملاً يبرز خصائصها، وكل ما أورده عن هذه اللهجات لا يعدو كونه إشارات متناثرة وغير مترابطة سجّلوا من خلالها بعض السمات اللهجيّة التي لفتت أنظارهم، وهي إشارات لا تقدّم صورة واضحة عن أي لهجة ولا ترقى إلى طموحات المحدثين الذين كانوا يودون أن يحتفظ القدامى بوصف أشمل وأدق لهذه اللهجات بحيث يمكنهم ذلك من تفسير الظواهر اللغويّة في دراستهم للعربيّة الفصحى.

ومهما يكن من أمر فإنّ المحدثين يرون أن جمع هذه السمات اللهجيّة المتناثرة في كتب النحو واللغة يمكن أن يكون مفيداً في دراسة العربية الفصحى^(٩٠) وفهم تاريخها، وفي محاولة التعرف على مدى التطوّر الذي أصابها في مراحلها المختلفة، وهذا ما أكدّه الدكتور حسن عون بقوله: ^(٩١) «وكثيراً ما كان الحرص على جمع

اللهجات المختلفة للغة من اللغات أساساً لدراسة تلك اللغة ومعرفة الظروف التي نشأت فيها ثم تطوّرت حتى أخذت لها مظهراً موحداً وأسلوباً عاماً». وكذلك أشار إليه تشيم رابن بقوله: «ولا نحتاج لتفسير دراسة لهجات اللغة العربية القديمة إلى أية مسوغات إذ من المحتمل أن تلقى الضوء لا على اللغة العربية الفصحى ولهجاتها الدارجة الحديثة فحسب بل على اللغات السامية كذلك»^(٩٢).

ولتوضيح ما سبق نسوق بعض الأمثلة والشواهد التي يبدو أن تفسيرها العلمي يعتمد في أساسه على المقارنة بين الفصحى ولهجاتها من خلال المنهج التطوّري التاريخي، وهذا من شأنه أن يعين على بيان ما ذهبنا إليه قبل سطور:

أ. في حديثنا عن نفي الجملة الاسمية بـ (ما) تبين أن لها ثلاث صور في العربية على النحو التالي:

١- إعمال (ما) برفع المبتدأ ونصب الخبر بعدها متى تحققت شروط عملها حيث يقال: ما زيد منطلقاً وقد نسبت هذه اللغة إلى أهل الحجاز.

٢- إهمال (ما) ورفع كل من المبتدأ والخبر بعدها حيث يقال: ما زيدٌ منطلقٌ، وهذه هي اللغة التميمية في (ما).

٣- زيادة الباء في خبر (ما) فيقال: ما زيدٌ بمنطلق.

ولكن كيف يكون للظاهرة الواحدة ثلاث صور في آن واحد؟ أليس من الممكن ولو على سبيل الافتراض، أو الحدس والتخمين، أن يكون بعض هذه الصور لهذه الظاهرة أسبق من بعض.

إن النظرة التطوّرية التاريخية ترجح أن يكون بناء الجملة الاسمية المنفية بـ (ما) قد مرّ في العربية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: هي اللغة التميمية التي تذهب إلى رفع المبتدأ والخبر بعد (ما) وقد وصفها ابن جني^(٩٣) بأنها الأقوى قياساً إلا أن الحجازية التي تذهب إلى نصب الخبر أكثر استعمالاً منها وقد نزل بها القرآن الكريم. ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن (ما) الحجازية من حيث التطور التاريخي أحدث عهداً من (ما) التميمية وأن «القوم في البيئات الحجازية كانوا قد وصلوا في استعمالهم (ما) إلى مرحلة

أضواء على الدرس النحوي بين القديم والحديث إبراهيم يوسف السيد
تطورية أحدث وأكمل من المرحلة التي مرّ بها القوم في البيئات الموغلة في البداوة
وهي بيئات تميم وما ولاها» (٩٤)

**المرحلة الثانية: إعمال (ما) ونصب الخبر بعدها مثل: ما زيد منطلقاً، وتمثل
هذه الصورة لهجة الحجازيين القديمة في (ما).**

**المرحلة الثالثة: زيادة الباء في خبر (ما) نحو ما زيد بمنطلق، وهذه الصورة
في (ما) الحجازية هي الأحدث عهداً والأوسع انتشاراً عند الحجازيين وهي الأكثر
وروداً في القرآن الكريم.**

وهكذا يتضح -إذا كان ما نقلناه صحيحاً-، أن (ما) التميمية تمثل طوراً
سابقاً في العربية انحصر استخدامه في بيئة بدوية محافظة، وأصبح من رواسب
اللغة، وكذلك الحال في المرحلة الثانية والتي تمثل لهجة الحجازيين القديمة في (ما)
والتي أصبحت من رواسب اللغة كذلك بعد أن تطورت إلى المرحلة الثالثة في هذه
الظاهرة حيث تزايد الباء فيها كما تزايد في خبر ليس فيقال ما زيد بمنطلق كما يقال
ليس زيد بمنطلق. وقد شاع استعمال هذه الصورة الأخيرة بين الحجازيين حتى
قليل (٩٦) «فلا يكاد الحجازيون ينطقون إلا بالباء» وبها أخذت العربية الفصحى وكثر
تردها في القرآن الكريم فقد ذكرت فيه سبعاً وثلاثين مرة.

وعلى أي حال فإن هذا التفسير أقرب إلى طبيعة اللغة لأنه يريحنا من تعليقات
النحويين ومن الموازنة المنطقية التي عقدها ابن جني بين (ما) الحجازية و (ما)
التميمية، ولم كانت الأولى عاملة والثانية مهملة؟ وأيهما أقوى قياساً؟ كما يعفينا من
خلاقات النحويين الذي أوضحناه سابقاً في تخريجهم لقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ

والأهم من هذا وذاك أنه يساعد على تحقيق التوحيد والإطراد في أحكام اللغة.

**ب. عمل إن وأخواتها: أورد النحاة بسبب خلطهم بين الفصحى والسّمات
اللهجية ثلاث صور في دخول إن وأخواتها على الجملة الاسمية:**

الأولى: وتذهب إلى إهمال إن وأخواتها ورفع كل من المبتدأ والخبر بعدها

نحو: «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ» وقد نسبها سيبويه^(٩٧) إلى قوم من العرب لم يسمهم وتأولها لإخضاعها للقاعدة العامة.

الثانية: وتذهب إلى نصب كل من المبتدأ والخبر بـ(إن) وأخواتها نحو (لَعَلُّ زَيْدٌ أَخَانَا) ونسبت إلى تميم، وأورد النحاة عليها شواهد من القراءات والشعر والنثر ووصفوها بالشذوذ^(٩٨) مع أنها لهجة ولها طريقتها الخاصة في التعبير، وتكون مطردة ومتوافقة مع القوانين والقواعد الخاصة في بيئتها، ولا تخضع لقوانين خارجة عنها، وقد وردت في القراءات القرآنية وقرأ بها سعيد بن جبير قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ (الأعراف: من الآية: ١٩٤) بقوله «عباداً» بالنصب.

الثالثة: وهي اللغة الفصيحة المشهورة في عمل إن وأخواتها، وتذهب إلى نصب المبتدأ ورفع الخبر نحو قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (الأنفال من الآية: ٦٩).

ومهما يكن من أمر فإن النظرة التطورية التاريخية ترجح -ولو من باب الحدس والتخمين- أن تكون هذه الظاهرة قد مرت بمراحل من التطور اللغوي في حياة العربية يوم أن كانت لا تلتزم هذه الطرق المعروفة في الأداء ولا تتبع بالضبط هذه العلامات من الإعراب على الوجه المتعارف عليه في القاعدة العامة وأن يكون بعض صور التطور من بقايا اللغة العربية في مراحلها السابقة.

وعلى هذا الأساس فمن الممك أن تكون الصورة الأولى التي رواها سيبويه لهذه الظاهرة والتي تذهب إلى إهمال عمل إن وأخواتها ورفع كل من المبتدأ والخبر بعدها، وكذلك الصورة الثانية التي ذكرها النحاة ونسبت إلى تميم والتي تذهب إلى نصب الجزأين (المبتدأ والخبر) بـ (إن) وأخواتها من الرواسب القديمة في اللغة انحصر استعمالها في بيانات محافظة ومنعزلة بينما شاع استعمال الصورة المتطورة التي تذهب إلى نصب المبتدأ ورفع الخبر على أسنة العرب وأصبحت القاعدة العامة لهذه الظاهرة. وعلى أي حال فإن هذا التفسير يريحنا من تعسف النحويين في تأويلهم لهذه الظاهرة ومحاولة إخضاعها لقواعدهم، ويقربنا من المناهج الحديثة في دراسة اللغة ومن روح العصر الذي نعيش فيه.

ج. إعراب المثني:

ذكر النحاة صورتين لهجيتين في إعراب المثني إضافة إلى اللغة الفصيحة

المشهورة، الأمر الذي يحتمل فيه تطوّر هذه الظاهرة قبل أن تستقر على الوضع الذي آلت إليه في القاعدة العامة.

أما الصورة اللهجية الأولى فتذهب إلى إلزام المثني الألف وإعرابه بحركات ظاهرة على النون فيقال: حضر الزيدان وقابلت الزيدان ومررت بالزيدان، وذكر النحاة أنها لهجة لبعض العرب دون تسميتهم، ووصفت بأنها لغة قليلة^(٩٩)، إشارة إلى أنها لم تنتشر بين العرب وأنها انزوت في بيئة منعزلة، وربما كانت الصورة الأقدم في هذه الظاهرة، ذلك أن حالة الإعراب بالحركات سبقت حالة الإعراب بالحروف على نحو ما ذهب إليه الدكتور حسن عون وأكد به بقوله: «نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون أن حالة الإعراب بواسطة الحركات من رفع ونصب وجر قد سبقت حالة الإعراب بالحروف من ألف وواو وياء ونون، وليس أدلّ على ذلك من الإبقاء على الإعراب بتلك الحركات مع وجود هذه الحروف وذلك في بعض اللهجات كأن يقال مثلاً جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان»^(١٠٠) على أن هذه الظاهرة ما لبثت أن تطوّرت إلى صورة ثانية تذهب إلى إلزام المثني الألف وإعرابه كالاسم المقصور بحركات مقدّرة عليها رفعاً ونصباً وجرّاً فيقال: جاء الزيدان وأكرمت الزيدان وتحذّثت إلى الزيدان، ووردت شواهد على هذه اللغة من القرآن الكريم، ومن الحديث الشريف، ومن الشعر، ونسبها السيوطي^(١٠٢) إلى قبائل عربية عديدة، الأمر الذي يشير إلى سعة انتشارها بين العرب.

وفي مرحلة لاحقة من حياة العربية تطوّرت الظاهرة إلى صورة ثالثة جديدة تذهب إلى رفع المثني بالألف وإلى نصبه وجره بالياء. وشاعت هذه الصورة الأخيرة على ألسنة العرب، وأصبحت القاعدة العامة المطردة لإعراب المثني في العربية الفصحى، وهكذا يتضح أن النظرة التطورية التاريخية ترجح أن تكون ظاهرة إعراب المثني في العربية قد مرت بثلاث مراحل على النحو الذي أوضّحناه قبل سطور.

وبعد، فيلاحظ من تلك الأمثلة التي أوردناها عن مقارنة العربية الفصحى بلهجاتها وصلتها الوثيقة بها أن تعدد صور الظاهرة الواحدة كان نتيجة لتعدد الفعاليات اللهجية، وأن بعضها كان من الرواسب القديمة في اللغة، وعليه، فإن هذه اللهجات تمثّل استمراراً مباشراً لسلسلة التطور عبر مراحل اللغة في تاريخها الطويل، ومن هذا المنطلق، فإن دراسة هذه اللهجات ومقارنتها بما يجري في العربية

الفصحى في ضوء المنهج التطوري التاريخي يسهم إلى حدٍ كبير في تفسير كثير من الأمثلة والشواهد الخارجة عن القواعد النحوية العامة، ويساعد في حلّ كثير من مشكلات النحو وما علق به من تأويل وتعليل وخلاف، كما أنها تفيد في معرفة التطور النحوي للعربية، وتزيد من إطار الأحكام النحوية وتوحيدها، وتؤدي إلى تيسير قواعد النحو.

٢- أما عن مقارنة العربية بشقيقاتها اللغات السامية فإنها مفيدة في حلّ كثير من مشكلات العربية أيضاً، وفي توضيح شواهداها، وفي التعرف على التغيرات التي طرأت عليها عبر مسيرتها، وذلك ناتج عن الصلة الوثيقة بين العربية وأخواتها الساميات، وعن هذا التشابه القوي في كثير من الظواهر اللغوية.

ومن المؤسف أن يتغافل علماء العربية القدامى عن هذه الحقيقة، وأن ينظروا إلى العربية باعتبارها لغة قائمة بذاتها ليس بينها وبين غيرها من لغات الأرض صلة^(١٠٣) لقد حدث ذلك رغم أن عدداً منهم كان على دراية واطلاع على اللغات السامية، وكانوا مدركين للعلاقة بينها وبين العربية^(١٠٤)، إلا أنهم لم يستثمروا هذه المعرفة في مقارنة العربية بأخواتها اللغات السامية كالعبرية والآرامية والحبشية^(١٠٥).

اشتركت اللغة العربية مع اللغات السامية في تاريخ واحد امتدّ قروناً طويلة، ومع ذلك لم يحاول القدماء النظر في هذا التاريخ أو استقراءه في دراستهم لمسائل اللغة، مع أن هذا النظر كان من شأنه أن يلقي بعض الضوء على مشكلات اللغة، وأن الكثير منها كان يمكن التخلص منه عن طريق استشارة هذه اللغات^(١٠٦).

لهذا كله يهتم المحدثون بعقد هذه المقارنات بين العربية وشقيقاتها اللغات السامية، ويرون أن العربية قد انعزلت في شبه جزيرة العرب، ولهذا فقد احتفظت أكثر من غيرها بظواهر سامية قديمة^(١٠٧) وهم يعتقدون أن منهج المقارنة يتيح رؤية جديدة للعربية^(١٠٨)، وفهماً أفضل لظواهرها اللغوية، وتفسيراً أوضح لتلك الشواهد الخارجة عن القواعد العامة للنحاة والتي بقيت ترزح سنوات طويلة تحت وطأة التأويل والتعليل والخلاف.

ولتوضيح ما ذهبنا إليه نسوق بعض الأمثلة والشواهد التي يبدو أن تفسيرها يستدعي استشارة اللغات السامية:

مطابقة الفعل لفاعله أو نائبه:

اللغة الفصيحة المشهورة في بناء الجملة الفعلية أن يبقى الفعل مفرداً مع الفاعل المثنى نحو قوله تعالى: «للرجال نصيب مما ترك الوالدان» (سورة النساء من الآية: ٧)، ومع الفاعل الجمع نحو قوله تعالى: «وعلى الله فليتوكل المؤمنون» (المائدة من الآية: ١١).

وذكر النحويون لغة أخرى لبعض العرب تذهب إلى مطابقة الفعل لفاعله أو نائبه في الجملة الفعلية أطلقوا عليها لغة «أكلوني البراغيث» قال سيبويه: (١٠٩) «واعلم أن من العرب من يقول: ضربيوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للتأنيث وهي قليلة» ونسبها (١١٠) بعض النحاة إلى قبائل طيء وأزدشنوة وبني الحارث بن كعب.

وأوردوا عليها شواهد من القرآن الكريم في قوله تعالى: «وأُسْرُوا النُّجُوى الذين ظَلَمُوا» (سورة الأنبياء من الآية: ٣) وفي قوله: «ثم عَمُوا وصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» (سورة المائدة من الآية: ٧١).

ومن شواهد الشعر التي أوردوها قول الشاعر: (١١١)

تَوَلَّى قِتَالَ المَارْقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

فقال: «وقد أسلماه»، ولو جاء على اللغة المشهورة ل قيل: «وقد أسلمه».

وقول الشاعر: (١١٢)

نَصْرُوكَ قَوْمِي وَاعْتَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ جَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

فقال «نَصْرُوكَ» بدل «نَصْرَكَ».

وقول الشاعر: (١١٣)

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النُّوَاضِرِ

فقال «رَأَيْنَ» بدل «رَأَتْ».

رفض جمهور النحويين هذه اللغة، وعلى عاداتهم في إخضاعهم الشواهد الخارجية عن قواعدهم تأولوا الشواهد السابقة، واختلفوا في تأويلها: فمنهم من ذهب إلى أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة حروف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء على التأنيث في نحو قولنا: قامت هند، وهذا ظاهر كلام سيبويه في عبارته السابقة قبل سطور ومنهم من جعلها ضمائر في محل رفع فاعل، واختلفوا ثانية في الاسم بعدها فقيل: إنه بدل منها، وقيل: إنه مبتدأ مؤخر خبره الجملة الفعلية قبله. (١١٤)

أما المحدثون فيرون أن مقارنة العربية بأخواتها اللغات السامية تؤدي إلى أن مطابقة الفعل للفاعل أو نائبه ظاهرة سامية قديمة موجودة في اللغات السامية كالعبرية حيث يقال: *kativa hyyladiem* كتبوا الأولاد^(١١٥) ومثل ذلك يقال في الآرامية وفي الحبشية^(١١٦)، ومن هذا المنطلق وجدت هذه الظاهرة في العربية الفصحى أسوة بشقيقاتها اللغات السامية، لكنها ما لبثت أن تطوّرت في زمن لاحق حيث اتجهت العربية الفصحى إلى إفراد الفعل مع الفاعل المثني والجمع، لتنتشر هذه الصورة الجديدة المتطورة على ألسنة العرب وتصبح القاعدة المطردة في بناء الجملة الفعلية في الفصحى، وتعدّ مرحلة من مراحل التطور فيها. على أن الصورة القديمة لم تمت وانحصر استعمالها في بيئة صغيرة منعزلة. وهكذا أصبحت هذه الصورة من رواسب اللغة التي يمكن دراستها في سياق التطور النحوي للعربية.

بقي أن نشير إلى أن ظاهرة المطابقة بين الفعل وفاعله أو نائبه شائعة الآن في كثير من اللهجات العربية الحديثة حيث يقال: ظلمون الناس» و«ناموا الأولاد» وهي أيضاً «القاعدة المطردة الآن في العبرية»^(١١٧)

ضمير الفصل:

هكذا سماه البصريون لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر، أو بين اسم الناسخ وخبره ، وقيل لأنه يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً.^(١١٨) نحو قولنا: محمد هو المنطلق، وإن زيداً هو المجتهد، وقوله تعالى: «وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ» (التوبة من الآية ٢٠). أما الكوفيون فقد سموه عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة. وأكثر النحويين على أنه حرف، وذهب بعضهم ومنهم الخليل وسيبويه إلى أنه باق على اسميته، وأنه لا

يقع ضمير الفصل بعد معرفة، ولا يقع بعده إلا اسم معرفة أو شبيه بها في امتناع دخول (أل) عليه نحو خير منك ومثلك وأفضل منك^(١٢٠) ومنه قوله تعالى «إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ» (آل عمران، من الآية ٦٢) وقوله «تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا» (المزمل، من الآية: ٢٠). وذهب جماعة من النحويين إلى جواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، وقوله تعالى «أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ» (سورة النحل من الآية: ٩٢)، كما ذهب قوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً، وقال يونس: إن أبا عمرو بن العلاء كان يرى بوقوعه بين نكرتين لحناً^(١٢١).

ويفيد ضمير الفصل في الجملة الإسمية الربط بين المبتدأ والخبر حتى يكون الكلام واضحاً وتكون أجزاؤه مترابطة، وهذه الوسيلة في الربط قديمة جداً في العربية وشائعة في اللغات السامية^(١٢٢) وتتم في العربية بصيغة ضمير الرفع المنفصل أنا وهو وأنت وأخواتها. ويشترط فيه النحويون أن يكون مطابقاً لما قبله في الأفراد والتنثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة، نحو قوله تعالى «كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ» (المائدة، من الآية: ١١٧) وقوله: «أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا» (الأنفال، من الآية: ٤) وقوله «إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ» (الأنفال، من الآية: ٣٢).

هذا مذهب جمهور النحويين في اشتراط المطابقة بين ضمير الفصل وما قبله أما قول الشاعر^(١٢٣):

وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يراني لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابَا

فقد رفضه الجمهور لانتقاء المطابقة حيث وقع ضمير الفصل للغيبة بعد متكلم، وكان حقه أن يقال «يراني لو أصبت أنا المصابا».

لأجل ذلك حاول النحاة إخضاعه لقاعدتهم فتأولوه على أن الياء في (يراني) على حذف مضاف أي مصابي هو المصاب فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحمل أيضاً على أن (هو) ليس فصلاً بل تأكيد للفاعل في (يراني) أي يظن مصابي المصاب أي يحقر كل مصاب دونه.

أما المحدثون فيرون أن ما ذهب إليه القدامى من تأويل لا يخلو من تعسف وأن مقارنة العربية بأخواتها الساميات تقدم تفسيراً أفضل لهذه الظاهرة لأنها شائعة في اللغات السامية فقد ذكر برجشراسر^(١٢٤) أن الضمير المستعمل للربط فيها هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائباً، وفي بعض اللغات السامية إذا كان المبتدأ متكلماً أو مخاطباً أيضاً. وهذا معناه أن بعض اللغات السامية تستعمل ضمير الغائب في كل الأحوال دون التزام المطابقة، وعليه فمن الممكن أن يكون ما ورد في البيت من بقايا أصل سامي قديم تطور في العربية على الوجه المتقدم الذي يقتضي المطابقة في التكلم والخطاب والغيبة لتنتشر هذه الصورة المتطورة على ألسنة العرب وتصبح اللغة الفصحى في العربية. على أن الصورة القديمة لم تمت، وانحصر استعمالها في بيئة منعزلة لتصبح من رواسب اللغة.

الخاتمة

- يمكن تقديم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:
١. حاجة النحو العربي إلى قراءة معاصرة تستند إلى تراثنا النحوي، وتستوحي المناهج والنظريات اللغوية الحديثة.
 ٢. يرى كثير من المحدثين أن هناك نقاط التقاء في الدرس النحوي القديم والحديث ونقاطاً أخرى يراها المحدثون قصوراً في النحو القديم.
 ٣. لقد أدى جمع اللغة من قبائل عربية متعددة وخلط القدماء بين الفصحى والسلمات اللهجية ومحاولة وضع قواعد نحوية مشتركة لها إلى حدوث اضطراب في نهجهم نتج عنه تشعب في الأحكام النحوية وعدم اطرادها في كثير من الأحيان.
 ٤. حاول القدماء إخضاع هذه الشواهد اللهجية إلى قواعدهم فلجأوا إلى التأويل والتعليل واختلفوا في آرائهم، الأمر الذي أدى إلى مشكلات في الدرس النحوي القديم.
 ٥. إن استخدام المنهج التطوري التاريخي ومقارنة العربية الفصحى بلهجاتها من ناحية وبأخواتها اللغات السامية من ناحية أخرى في دراسة هذه الشواهد

الخارجة عن قواعد النجاة وفي غيرها من مسائل اللغة يمكن أن يؤدي إلى تفسير أوضح وفهم أفضل لها.

٦. إن إخراج هذه الشواهد والظواهر اللهجية من كتب التقعيد النحوي، ودراستها في إطار المنهج التطوري التاريخي للغة يساهم في التعرف على التطور النحوي للعربية. وفي رسم تاريخها اللغوي ويزيد من اطراد الأحكام وتوحيدها، ويساعد على حل كثير من مشكلات النحو العربي، وتخليصه من كثير من أحكام الشذوذ والضرورة والتأويل والتعليل، ويقلل من خلافات النحويين، ويعمل على تيسير قواعد النحو العربي للدارسين.

الهوامش:

- (١) د. كمال بشر. التفكير اللغوي بين القديم والحديث (مكتبة الشباب. القاهرة، بدون تاريخ) ص ١٩٥.
- (٢) فردينان دي سوسير. علم اللغة العام: ترجمة يونيل يوسف عزيز، بيت الموصل-العراق، الطبعة الثانية ١٩٨٨، ص ٤٢.
- (٣) د. رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة (مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٤)، ص ١٩٣.
- (٤) د. عبده الراجحي. النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦م)، ص ٥٥.
- (٥) دي سوسير. علم اللغة العام، ص ٤٢.
- (٦) ماريوباي، أسس علم اللغة. ترجمة د. أحمد مختار عمر (عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٣) ص ١٢٠-١٢١.
- (٧) أبو الفتح عثمان بن جنى، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (دار الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٢) ج ١، ص ١٨٩.
- (٨) د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي (دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث)، (دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية ١٩٩٦) ص ١٨٨.
- (٩) د. محمود أحمد نحلة. أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٢م) ص ٢٠٢.
- (١٠) د. كمال بشر، دراسات في علم اللغة (دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٩) القسم الثاني ص ٦٢، وانظر أيضاً د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٣٢.
- (١١) د. عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ١٩٩٩)، ص ٧٣.

- (١٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢٤٨.
- (١٣) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٣٤.
- (١٤) د. حسن عون، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، (الطبعة الأولى، الإسكندرية ١٩٥٢م) ص ٨٧.
- (١٥) د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٨) ص ٢.
- (١٦) د. محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات (دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء ١٩٨٠م)، ص ١٨٣. وانظر أيضاً د. حسن عون، اللغة والنحو ص ٨٧.
- (١٧) د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة (مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأدلاه بمصر، الطبعة الثانية ١٩٥٨) ص ٣٧٦، ٣٧٧.
- (١٨) المرجع السابق ص ٣٧٨.
- (١٩) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أوضح المسالك، (جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة السادسة، ١٩٧٤) ج ١، ص ١٥٢.
- (٢٠) د. رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة ص ١٩٦.
- (٢١) د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص ١٨٩.
- (٢٢) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ١٣.
- (٢٣) د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٣٣، وانظر أيضاً، د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص ١٩٣.
- (٢٤) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٥.
- (٢٥) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميلي، (دار الفكر، القاهرة (بدون تاريخ)، ج ١، ص ٢١٢.
- (٢٦) المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٢.
- (٢٧) تشيم رابين، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة الدكتور عبد الكريم مجاهد (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٢ م)، ص ٦٠.
- (٢٨) د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٣٤، ١٨٩.
- (٢٩) د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية (مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٥)، ص ٤٨.
- (٣٠) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث (دار المعارف بمصر القاهرة، ١٩٦٦م، ص ١٠٦.
- (٣١) سيبويه، الكتاب ج ٢، ص ١٣٤.
- (٣٢) أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، دار المعارف

(١٩٦٩) ج ١، ص ٦٥.

(٣٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٣١، وانظر أيضاً محمد بن علي الصبّان، حاشيته على شرح الأشموني (عيسى البابي الحلبي وشركاه بدون تاريخ) ج ١، ص ٢٦٩.

(٣٤) محمد بن يوسف أبو حيان، البحر المحيط (دار الفكر، بيروت ١٩٧٨م) ج ٤، ص ٤٤٤.

(٣٥، ٣٦، ٣٧) السيوطي: همع الهوامع ج ١، ص ٤٣١، ٤٣٢ والأشموني: شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٥م). ج ١، ص ١٣٥. وانظر أيضاً الصبّان، الحاشية ج ١، ص ٢٦٩ و ٢٧٠.

(٣٨) أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة، مكتبة السنة الحمديّة ١٩٥٥م) ج ٢، ص ١٨٧.

(٣٩) أبو حيان (محمد بن يوسف) ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي) الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٨ م، ج ٣، ص ١٢٤٢.

(٤٠) أبو حيان، ارتشاف الضرب ج ٣، ص ١١٩٧ وما بعدها، والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٨٩ وما بعدها.

(٤١) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٩١.

(٤٢) سيبويه، الكتاب ج ١، ص ٥٧.

(٤٣) الفراء (محمد بن زياد) معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار (الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بدون تاريخ)، ج ٢، ص ٤٢.

(٤٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٥، ص ٣٠٤.

(٤٥) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٥٧، ١٦١.

(٤٦) الصبّان، حاشيته، ج ١، ص ٧٩.

(٤٧) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٦٢، والأشموني: شرحه ج ١، ص ٣٩.

(٤٨) السيوطي، همع الهوامع ج ١، ص ١٣٤.

(٤٩) أبو زيد الأنصاري، النوار في اللغة (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان)، الطبعة الثانية (١٩٦٧)، ص ٥٨.

(٥٠) الأشموني، شرحه، ج ١، ص ٣٤.

(٥١) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٣٥.

(٥٢) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ١٢.

(٥٣) عباس حسن، اللغة والنحو، ص ١١١.

(٥٤) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة (دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب الطبعة الثانية

١٩٧٤ م)، ص ١٦.

(٥٥) المرجع السابق، ص ١٧.

(٥٦) انظر د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص ١٧٤.

(٥٧) سيبويه، الكتاب ج ١، ص ١٣٤.

(٥٨) الصبان، حاشيته ج ١، ص ٢٦٩.

(٥٩) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، وضع حواشيه محمد باسل عيون الشمر، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩)، ج ١، ص ٢٨٣.

(٦٠) المرجع السابق ج ١، ص ٢٨٥.

(٦١) انظر المرجع السابق، ج ١، ص ٢٨٣، ٢٨٤، السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٣٢.

(٦٢) الصبان، الحاشية، ج ١، ص ٧٩، وأبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني (مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة ٢٠٠١) ص ٤٥٤-٤٥٦، ومحمد الخضري، حاشيته علي ابن عقيل (دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ص ٤١.

(٦٣) الصبان، الحاشية، ج ١، ص ٧٩.

(٦٤) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٤٥٥.

(٦٥) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٦٥.

(٦٦) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، (بحث في المنهج)، ص ٨٠.

(٦٧) الصبان، الحاشية، ج ١، ص ٧٩.

(٦٨) ابن جني، الخصائص ج ١، ص ١٦٧.

(٦٩) نظر عباس حسن، اللغة والنحو، ص ١٣٣.

(٧٠) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٧١) سيبويه، الكتاب ج ١، ص ٦٠، والشنقيطي: الدرر اللوامع، ج ١، ص ٢٤٢-٢٤٤ والسيوطي همع الهوامع، ج ١، ص ٣٩٢. والبغدادى عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون (دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧)، ج ٤، ص ١٣٣-١٣٧، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ١١٩٧، ١١٩٨.

(٧٢، ٧٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ١١٩٨.

(٧٤، ٧٥) البغدادى، خزانة الأدب ج ٤، ص ١٣٦.

(٧٦) المرجع السابق ج ٤، ص ١٣٦.

(٧٧) البغدادى، خزانة الأدب، ج ٤، ص ١٣٦، ١٣٧.

- (٧٨) انظر ص ص ١٤-١٧ من البحث.
- (٧٩) دس سوسير، علم اللغة العام، ص ١٠١.
- (٨٠) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٦٠.
- (٨١) د. رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة، ص ٢٠٤.
- (٨٢) د. حسن عون، اللغة والنحو، ص ص ٥٧، ٥٨.
- (٨٣) د. رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة (مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩٥)، ص ص ٥٧، ٥٨.
- (٨٤) المرجع السابق، ص ٥٩.
- (٨٥) قندير، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة، ١٩٥٠م)، ص ٤٢٣.
- (٨٦) دي سوسير، علم اللغة العام، ص ١٠١.
- (٨٧) د. كمال بشر، التفكير اللغوي، ص ١٧٩.
- (٨٨) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى النحو العربي، ص ٣٢.
- (٨٩) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى النحو العربي، ص ١٩.
- (٩٠) قام الباحث بتجميع السمات اللهجية المتصلة ببناء الجملة ودراستها في بحث بعنوان: «اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربية الفصحى»، وقد تم نشر البحث في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٩٩٢، كما قام الباحث بدراسة أخرى في هذا المجال تحت عنوان «الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب» والبحث مقبول للنشر في مجلة المنارة بجامعة آل البيت.
- (٩١) د. حسن عون، اللغة والنحو، ص ٤٥.
- (٩٢) تشيم رابين - اللهجات العربية القديمة، ص ٣٥.
- (٩٣) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٢٥.
- (٩٤) د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة ١٩٥٨)، ص ٢٩٨.
- (٩٥) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٥، ص ٣٠٤.
- (٩٦) معاني الفراء، ج ٢، ص ٤٢.
- (٩٧) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٣٤.
- (٩٨) الصبان، حاشيته، ج ١، ص ٢٥٥.
- (٩٩) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٤، ص ٤٤٤.

- (١٠٠) الصبّان، حاشيته، ج ١، ص ٧٩.
- (١٠١) د. حسن عون، اللغة والنحو، ص ٨٢.
- (١٠٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٣٤.
- (١٠٣) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٢٠.
- (١٠٤) د. رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة، ص ١٨٤ وما بعدها.
- (١٠٥) د. رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص ١٤٧، ١٤٨.
- (١٠٦) د. كمال بشر، التفكير اللغوي، ص ١٧٩.
- (١٠٧) د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة (مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٦) ص ٢٠٢.
- (١٠٨) د. محمود فهمي حجازي، اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية) دار النهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣.
- (١٠٩) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٤٠.
- (١١٠) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٥١٤. والأشموني، شرحه، ج ١، ص ١٧١. والخضري، جاشيته ج ١، ص ١٦١.
- (١١١) الأشموني شرحه، ج ١، ص ١٧٠. والخضري حاشية، ج ١، ص ١٦١.
- (١١٢) الأشموني شرحه ج ١، ص ١٧٠.
- (١١٣) المرجع السابق ج ١، ص ١٧٠.
- (١١٤) انظر المرجع السابق ج ١، ص ١٧١، والسيوطي همع الهوامع، ج ١، ص ٥١٤.
- (١١٥) د. عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ٢٢٢.
- (١١٦) د. رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٦٩.
- (١١٧) د. عبد الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ٢٢٢.
- (١١٨) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٢٧.
- (١١٩) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٢٧، ٢٢٨.
- (١٢٠) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩٢.
- (١٢١) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٢٩، أبو حيان ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٩٥٦.
- (١٢٢) برجشتراسر، التطور النحوي، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٣٦.
- (١٢٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٢٨، أبو حيان ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٩٥٧.
- (١٢٤) برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٣٦.